الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الصناعية في تحسين التوزيع المكاني للسكان في مصر مع التركيز على أهم الأنشطة الإنتاجية للصناعات التحويلية في مصر

د. ياسر إبراهيم محمد داود

أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية العامة
وكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
جمهورية مصر العربية

الملخص

يتناول البحث أثر التنمية الصناعية على إعادة توزيع السكان في مصر، حيث تتركز الكتلة السكانية في مصر في مساحة لا تتعدى 7% من مساحة الجمهورية البالغة مليون كيلومتر مربع، وتعتبر تلك المشكلة من أهم الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، ويتعايش معها المجتمع المصري، على مستوى المواطنين وعلى مستوى متخذي القرارات التنفيذية، منذ قديم الأزل وحتى الآن. وتحاول الدراسة تناول الأهمية الاقتصادية لجذب السكان للتوطن الدائم بالمدن الجديدة، ومن ثم تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية للاستثمارات الثابتة بالمدن الجديدة، على اختلاف الغرض من تلك الاستثمارات سواء للأغراض السكنية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية والثقافية والترفيهية، أو على مستوى الاستثمارات الثابتة الرسمية وغير الرسمية، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية بالمدن الجديدة

وتوصل البحث من بين ما توصل إليه: أن للتنويع والتوزيع المكاني العادل للاستثمارات الصناعية على مجمل الحيز الجغرافي المصري وخاصة في المدن الجديدة العديد من الآثار الخارجية الموجبة. ومن بين ما يوصى به الباحث: تشجيع وتحفيز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المقدمة لكافة الخدمات الاجتماعية والخدمات اليومية المقدمة للمواطنين على التوطن بالمدن الجديدة لتكون عامل جذب للسكان على التوطن بالمدن الجديدة.

الكلمات المفتاحية: *التنمية الصناعية، التوطن الصناعي، المدن الجديدة، الحيز الجغرافي المصري، التوزيع المكاني للسكان، الاستثمار الصناعي، الصناعات التحويلية، التغيرات البيئية والمناخية، التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل، البنية الأساسية المادية والبشرية.*

المقدمة

الصناعة هي قاطرة النمو في أي دولة، فالإنتاج ينطوي على خلق المنفعة أو زيادتها، وتتعاظم المنفعة الفردية والمجتمعية مع اكتمال وتتابع المراحل الإنتاجية، ويتجلى ذلك بصورة كبيرة في النشاط الصناعي من بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

والصناعة: هي نشاط اقتصادي يهدف إلى خلق وتعظيم المنافع الزمنية والموضوعية والشكلية للمدخلات الصناعية لتنتج وتولد المخرجات الصناعية المستهدف تحقيقها وفق المعايير والمواصفات الفنية والإنتاجية والتسويقية والاقتصادية المحددة مسبقا.

وتحقق التنمية الصناعية العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع نذكر منها على سبيل المثال:

- توفير فرص العمل لمختلف الأعمار السنية، لمن هم في سن قوة العمل، ولمختلف التخصصات المهنية والنوعية.
- تعظيم العائد الاجتماعي والافتصادي من مشروعات البنية الأساسية البشرية، خاصة المدارس والجامعات والمستشفيات، لخدمة العاملين بتلك المصانع وعائلاتهم.

* تم استلام البحث في مايو 2020، وقبل للنشر في أغسطس 2020، وتم نشره في ديسمبر 2020.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2020.130844

- المساهمة في إضافة مشروعات جديدة للبنية الأساسية المادية والخدمات الإنتاجية لخدمة المجتمع المدني والصناعي.
- المساهمة في تغيير نسق التوزيع المكاني للسكان على مجمل مساحة الجمهورية.
- مشاركة كافة فئات المجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من عوائدها المادية وغير المادية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات التي تساهم المناطق الصناعية في إنتاجها محليا بدلا من استيرادها من الخارج.
- تعظيم القيمة المضافة لكافة المنتجات السلعية والخدمية المحلية مع تتابع العمليات التصنيعية والإنتاجية.
- تحقيق وفرة في حصيلة النقد الأجنبي على المستوى القومى، سواء في جانب المدفوعات من خلال تقليل الواردات أو في جانب المتحصلات من خلال زيادة حصيلة الصادرات في حالة تصدير سلع تلك المناطق الصناعية للعالم الخارجي.

ويهتم البحث بتناول وتحليل أحد تلك المنافع الاجتماعية والاقتصادية وهى أثر التنمية الصناعية على إعادة توزيع السكان في مصر، حيث تتركز الكتلة السكانية في مصر في مساحة لا تتعدى 7% من مساحة الجمهورية والبالغة مليون كيلومتر مربع، وتعتبر تلك المشكلة من أهم الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، ويتعايش معها المجتمع المصري، على مستوى المواطنين وعلى مستوى متخذي القرارات التنفيذية، منذ قديم الأزل وحتى الآن. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب نذكر منها:

- توطن المصريين الأراضي الصالحة للزراعة وبالقرب من مجرى نهر النيل في الدلتا والوادي منذ عهد الفراعنة وحتى الآن.
- قصور خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابق تنفيذها في تحقيق أهدافها المتوقعة فيما يتعلق بإعادة توزيع السكان في مصر.
- العجز المؤسسي والوظيفي في توزيع الخدمات الاجتماعية والإنتاجية بعدالة على مستوى جميع محافظات الجمهورية وعلى مستوى الريف والحضر.
- الشخصية المصرية الاتكالية، التي تميل للتواجد بالقرب من الأهل والأقارب من جانب وبالقرب من الأسواق وأماكن توافر فرص العمل وإدرار الدخول المكتظة بالسكان.
- إنشاء المواقع الصناعية بالقرب من مصادر المواد الخام والوسيطة لها، وفى الغالب في الأماكن الزراعية بالدلتا والوادي الخصيب، نظرا لكون أغلب الصناعات المقامة في مصر خلال العقود السابقة هي صناعات تحويلية خاصة صناعة المنتجات النسجية والصناعات الغذائية المختلفة.
- قصور موارد التمويل المحلية عن تمويل الاستثمارات المخططة من مشاريع التوسع العمراني في الظهير الصحراوي المصري.
- عدم توفير التمويل الكافي وباستمرار لإنشاء الاستثمارات الصناعية الجديدة في المناطق الصحراوية وما يستتبع ذلك من إقامة مشروعات للبنية الأساسية المادية والبشرية.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة، سواء على مستوى الدراسات الأكاديمية أو على مستوى الإسهامات الفردية، موضوع إنشاء المدن الجديدة في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، ومدى نجاحها في تغيير نسق التوزيع المكاني للسكان في مصر، وكذا مدى مساهمة تلك المشروعات التنموية في التوزيع العادل لعوائد التنمية على مستوى الجمهورية، ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

1- **دراسة (علام، 1995)**، عن تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية: والتي تناولت نشأة مفهوم المدينة الجديدة كنمط من الأنماط العمرانية الحضرية ، وقد جاء هذا التعريف مواكبا لنشأة جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافية البشرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وظهور

المدينة الجديدة فكرًا وتطبيقًا وارتباطه بالتجربة العمرانية البريطانية. والمدينة الجديدة كنمط عمراني قد انتشرت في القرن العشرين حيث ظهرت نظرية المدينة الجديدة عند تطبيقها في فرنسا في الخمسينيات بهدف تخفيض الضغط عن العاصمة باريس بعد أن أصبحت مرافقها لا تستطيع تحمل مزيدا من الضغط السكاني عليها، الأمر الذي ظهرت آثاره في زيادة كثافة المرور في الشوارع والطرقات مع زيادة استهلاك المياه والصرف الصحي والكهرباء ومع ما ينتج عن هذه الزيادات من آثار سلبية على البيئة العمرانية والثقافية والسياحية للمدينة.

2- **دراسة (بكرى، 1998)**، عن إيكولوجيا العمران الصحراوي في إطار محدودية الموارد «مدخل لصياغة جديدة للتنمية الشاملة للصحراء المصرية»، والذي أشار إلى نموذج الصين في إنشاء المدن الجديدة وضرورة إنشاء مدن لها قدرة على الوصول إلى الأسواق الكبرى وتربطها شبكة مواصلات. وكانت شينزهان أول منطقة اقتصادية خاصة وتمت الموافقة على إنشاء المنطقة في عام 1980 وتحولت من مدينة صغيرة تضم 30000 نسمة إلى مدينة تضم 800000 ساكن في عام 1988 و7 مليون في عام 2000 وكون المواطنون الجدد أفضل الحرفيين المدربين في البلاد الذين جذبتهم الدخول المرتفعة، والإسكان الجيد وفرص التعليم المتاحة لأطفالهم وزادت حصة الفرد في الناتج المحلى الإجمالي 60 ضعفا.

3- **دراسة (عبد العال، 1993)**، عن المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر، وأشار فيها إلى أن إنشاء المدن الجديدة بكافة أنماطها يتم في إطار ثلاث استراتيجيات للتنمية الإقليمية، ومنها استراتيجية الانتشار حيث تتوزع الاستثمارات بصورة منتشرة، مما يشجع على نمو المدن الثانوية من ناحية والمناطق الريفية من ناحية أخري وهو الأمر الذي يؤدى إلى تحسين ظروف الحياة في كل منهما وما يستتبع ذلك من حد للهجرة الريفية إلى المراكز العمرانية الحضرية، ويعتبر النموذج البريطاني مثالاً جيدًا لهذه الأنماط المدنية.

4- **دراسة (على، 2002)**، عن التضخم العمراني في مصر ومعوقات الجذب السكاني في المدن الحضرية الصحراوية الجديدة:، وأشارت إلى أن مصر خاضت تجارب عديدة في إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة في المناطق الصحراوية بهدف تحقيق أبعاد استراتيجية تنموية عمرانية وبيئية وسياسية واقتصادية واجتماعية إلا أن هناك قصورًا شديدًا في تحقيق المعدلات المستهدفة لتلك المجتمعات الجديدة سواء في معدلات النمو السكاني أو النمو الافتصادي أو النمو العمراني، وبناء على ذلك وجب مراجعة تلك التجارب سواء من الجانب النظري أو التنفيذي بهدف تجاوز مشكلة التركز السكاني والعمل على التوازن في الهيكل المكاني واستغلال الموارد المتاحة مع دعم ركائز عملية التنمية في مجال الزراعة والصناعة والإسكان، فضلا على ضرورة أن يتوافق أسلوب التنمية مع منظومة البيئة الصحراوية ذات التوازنات الدقيقة.

5- **دراسة (عباس، 2007)**، عن استراتيجيات إنشاء المدن الجديدة في مصر، والذي توصل إلى أنه بالرغم من أن الأهداف التي أنشئت من أجلها المدن الجديدة في مصر هو:

- تخفيف الضغط السكاني على المدن القائمة.
- إعادة رسم خريطة مصر السكانية والعمرانية.
- استثمار الموارد المتاحة في صحراء مصر وسواحلها.
- إنشاء صناعات في مناطق محددة للاستفادة من الناتج الافتصادي على مستوى الإقليم التخطيطي.
- زيادة الدخل القومى وتوفير فرص عمل جديدة.

إلا أن هذه المدن تعانى من العزلة وقلة السكان قياسا لما خططت له هذه المدن وذلك على الرغم مما تم في هذه المدن من استثمارات كبيرة في الأراضي والمرافق والمنشآت. كما تطرق البحث إلى ضرورة وجود إستراتيجيات للتنمية بالمدن الجديدة وتتمثل في الآتي:

- استراتيجية المياه.
- استراتيجية التنمية الزراعية.
- استراتيجية التنمية الصناعية.
- استراتيجية التنمية الاجتماعية.
- استراتيجية التنمية السياحية.
- استراتيجية التنمية العمرانية.
- استراتيجية الجذب السكاني.

6- **دراسة (يوسف، 2008)**، عن أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان: دراسة تطبيقية على مدينتي العاشر من رمضان والسادات، وتناولت ما يلي:

- تقييم دور الصناعة في المدن الجديدة وخاصة فيما يتعلق بدورها في الجذب العمراني وتوطن السكان.
- توضيح القاعدة الاقتصادية الصناعية في المدينة وأسس التخطيط الصناعي.
- عرض بعض التجارب الدولية في مجال التخطيط الصناعي وإمكانية الاستفادة منها.
- تحليل حجم النشاط الافتصادي بالمدن الجديدة.
- تحديد تكلفة التوطن الاجتماعية في المدن الجديدة.
- التعرض للمخطط الصناعي في المدن الجديدة وتقديمه.
- معرفة أسباب النجاح أو الفشل للصناعة بالمدن الجديدة في تحقيق توطن السكان.
- تقديم التوصيات اللازمة لإنجاح توطن السكان بالمدن الجديدة القائمة على الصناعة.

وكان من أهم نتائج الدراسة، أن العلاقة بين الصناعة والسكان في المدن الجديدة علاقة ضعيفة جدا ولم تحقق الصناعة الدور العمراني منها، ومن بين توصيات الدراسة ضرورة تفعيل الإجراءات المانعة للتركز الصناعي في المدن المزدحمة.

7- **دراسة (محمد، 2020)**، عن دور هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إدارة الموارد البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمدن الجديدة: دراسة تطبيقية على مدينة السادات، وقد سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- التعرف علي واقع إدارة الموارد البيئية في المدن الجديدة بوجه عام وفى مدينة السادات بوجه خاص.
- تحديد معوقات إدارة الموارد البيئية في المدن الجديدة بوجه عام وفى مدينة السادات بوجه خاص.
- تحديد واقع التنمية المستدامة في المدن الجديدة بوجه عام وفى مدينة السادات بوجه خاص.
- المساهمة في تحديد معوقات التنمية المستدامة في المدن الجديدة بوجه عام وفى مدينة السادات بوجه خاص.
- التعرف على مدى تحقيق هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أهدافها أم لا، وما هي أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها عند تحقيق أهدافها.
- التعرف على نوع وقوة العلاقة بين دور هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إدارة الموارد البيئية لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن الجديدة بوجه عام ومدينة السادات بوجه خاص.
- وضع مجموعة من التوصيات والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة بالمدن الجديدة بوجه عام ومدينة السادات بوجه خاص من خلال إدارة الموارد البيئية من جانب هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

8- **دراسة (عبد الباقي، 2004)**، عن التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق: والذي ناقش اتجاهين أساسين في إعداد الدراسات التخطيطية، يعتمد الأول على التحليل الاقتصادي لمقومات التنمية في المناطق الجديدة والتي على ضوئها يمكن تحديد الهياكل الاجتماعية التي تتطلبها هذه التنمية، والاتجاه الثاني يعتمد على التحليل البيئي لمقومات التنمية العمرانية في صورة مناطق مختلفة ذات استعمالات مختلفة تربطها شبكة من الطرق وتلتزم بتقسيم مكاني معين ومعايير تخطيطية معينة، هذا بجانب المناطق الصناعية والترفيهية والرياضية والسياحية والخدمية، وبذلك يكون المخطط العمراني هو الموجه للتنمية الاقتصادية الاجتماعية على مدى طويل من الزمن يبلغ عشرون عامًا.

9- **دراسة (توفيق، 2002)**، عن استراتيجية المجتمعات العمرانية الجديدة بمصر كنموذج للتجارب العربية في إقامة مناطق عمرانية في الصحراء، والتي ناقشت الزيادة السكانية المضطردة والتي تعتبر فائضًا عن الطاقة الاستيعابية للتجمعات العمرانية القائمة، ولذا يستوجب توجيه هذه الزيادة خارج الدلتا والوادي، عن طريق الخروج للمساحات غير المأهولة لتحقيق إعادة توزيع السكان على كافة أرجاء مصر ويتم ذلك من خلال خلق محاور للتنمية يتم فيها إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة تقوم على قواعد اقتصادية تختلف وتتنوع حسب ظروف كل منطقة بها ، بحيث يساعد على توسيع رقعة الأرض الزراعية والتخفيف من المشاكل العديدة التي تعانى منها المدن القائمة وزيادة الدخل القومي.

10- **دراسة (خليفة وآخرون،2017)**، عن العمارة المستدامة، والتي سلطت الضوء على القطاعات العمرانية – خاصة في الدول المتقدمة - مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، وتأثيرها الكبير على التنمية المستدامة خاصة هذه القطاعات من جهة تعتبر أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى أحد أكبر المسببين للضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة الناتجة عن عمليات التشييد والبناء، حيث تنامى الوعى لدى هذه القطاعات بالآثار السلبية المصاحبة لأنشطة البناء وكذا بقضايا حماية البيئة الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة المباني المستدامة الصديقة للبيئة التي ترتكز أساسا على خفض استهلاك الطاقة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.

11- **دراسة (Hossian, 2019)** عن تأثير النفايات على الآثار البيئية لدورة حياة المباني واعتماد مبدأ استعادة الموارد. ومن خلال مناقشة النمو السريع للمباني والتأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن الاستنفاذ السريع للموارد، توقع واقتراح الاستراتيجيات المحتملة المستدامة لمعالجة النفايات أثناء مراحل البناء والتشغيل للمساعدة في إرساء أساس مهم لتبنى مبدأ الاقتصاد الدائري في صناعة البناء ووضع معيار لتخفيض تلك الآثار البيئية السلبية في المستقبل.

مشكلة البحث

تتبلور المشكلة البحثية من خلال النقاط التالية:

1- يعتبر التركز السكاني في مصر في حيز جغرافي لم يتعد 7% من المساحة الكلية للجمهورية من أهم الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، ومن ثم يعتبر عائق رئيس لتحقيق تنمية اقتصادية واجماعية مستدامة وعادلة على مستوى الأقاليم المختلفة في الجمهورية.

2- عدم التوافق العملي والتطبيقي لما هو منفذ على أرض الواقع من مدن جديدة، على اختلاف تقسيماتها وحسب المراحل التنفيذية لها، مع ماهو مخطط من تلك المدن، خاصة فيما يتعلق بإعادة توطن وجذب السكان للإقامة الدائمة بتلك المدن.

3- القصور الكمي والنوعي للاستثمار الثابت لمختلف القطاعات الاقتصادية المنفذة لتلك الاستثمارات في مصر في توفير التمويل بالكم المطلوب والكيف المناسب لتمويل أوجه الاستثمار المختلفة، خاصة على مستوى المدن الجديدة والمناطق الصناعية في مصر.

4- تضاؤل الأهمية النسبية للاستثمار الثابت لمختلف القطاعات الاقتصادية المنفذة لتلك الاستثمارات من الناتج المحلى الإجمالي أو بالنسبة للناتج المحلى العام والخاص.

5- لم يحقق التوسع في الاستثمار الصناعي، خاصة على مستوى الصناعات التحويلية المتوطنة بالمدن الجديدة الأهداف المخططة له في جذب السكان للإقامة الدائمة بالمدن الجديدة.

أهداف البحث

يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية:

1- عرض وتحليل السمات الرئيسة للتوزيع المكاني للسكان في مصر، وأهم العوائق والتحديات على المستوى المحلى والقومى المؤثرة على واضعي ومخططي السياسات في مجال التوسع العمراني، خاصة على مستوى المدن الجديدة، في تحقيق هدف جذب السكان للإقامة الدائمة بالمدن الجديدة.

2- تناول الملامح الرئيسة للتجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة، وأهم مصادر تمويلها.

3- توضيح أهمية الاستثمار بوجه عام والاستثمارات الصناعية على وجه الخصوص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية الاستثمار الصناعي في إعادة توطن السكان بالمدن الجديدة في مصر.

4- عرض وتحليل الأهمية النسبية للمنشآت التابعة للصناعات التحويلية في المدن الجديدة بالنسبة للإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011: 2017.

فروض البحث

يحاول البحث اختبار الثلاثة فروض التالية:

1- من المتوقع أن يؤثر التوسع في إنشاء المدن الجديدة وخلق فرص عمل تأثيرًا إيجابيًا على توطن السكان الدائم بالمدن الجديدة.

2- تتزايد إمكانية تغيير نسق التوزيع المكاني للسكان في مصر مع تحقيق التنمية الصناعية خاصة في المدن الجديدة.

3- من المحتمل أن تنخفض فعالية الصناعات التحويلية المتوطنة بالمدن الجديدة، على جذب السكان للتوطن الدائم بها في ظل غياب التوافق والتنسيق المستمر بين الأهداف الحكومية وغير الحكومية لتحقيق ذلك.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث للنقاط التالية:

1- تحاول الدراسة تناول الأهمية الاقتصادية للتنويع والتوزيع المكاني العادل للاستثمارات الصناعية على مجمل الحيز الجغرافي المصري وخاصة في المدن الجديدة وتأثير ذلك على جذب السكان للتوطن الدائم بالمدن الجديدة.

2- أهمية صياغة السياسات الرسمية وغير الرسمية المستدامة، وتوفير التمويل الحكومي وغير الحكومي المستدامان لجذب السكان على التوطن الدائم بالمدن الجديدة.

3- يركز البحث على أهمية الصناعات التحويلية في تحقيق الجذب المستمر للسكان على التوطن الدائم بالمدن الجديدة، وحيث أن غالبية الصناعات المتوطنة بالمدن الجديدة هي صناعات تحويلية.

4- يتوافق موضوع البحث مع أحد أهداف التنمية المستدامة الـ17، وحسب الرؤية الدولية والقومية 2030، وهو الهدف الـ11 «مدن ومجتمعات محلية ومستدامة».

منهج البحث ومصادر بياناته (تصميم الدراسة)

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة، وكذلك الاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة. وتم الاعتماد على الحصول على البيانات من مصادرها الرئيسة التالية:

- التقارير والمنشورات المختلفة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- وزارة التجارة والصناعة. – وزارة الإسكان – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. – جهاز مدينة السادات. - جهاز مدينة الشيخ زايد - وزارة التخطيط - معهد التخطيط القومى. – شبكة المعلومات الدولية.

واهتمت الدراسة بالمدن الجديدة كمجتمع للدراسة، وذلك بالتركيز على الآليات المختلفة لدعم وتحفيز التوطن الدائم بالمدن الجديدة ومن بين تلك الأليات توفير التمويل الرسمي وغير الرسمي للاستثمارات الإنتاجية بالصناعات التحويلية في المدن الجديدة لكونها صناعات كثيفة العمالة، مما يزيد من إمكانية التوطين المستمر للقوى العاملة بتلك الصناعات وأسرهم في المدن الجديدة على مستوى الجمهورية.

هيكل البحث

سيتم تناول البحث حسب التسلسل التالي:

- أولاً- السمات الرئيسة للتوزيع المكاني للسكان في مصر.
- **ثانيًا:** الملامح الرئيسة للتجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة وأهم مصادر تمويلها.
- **ثالثًا:** دور الاستثمار الصناعي في إعادة توطن السكان في مصر «مع التركيز على أهم أنشطة الصناعات التحويلية».
- **رابعًا:** وتشمل النتائج والتوصيات وحدود الدراسة والقيود العلمية والعملية التي واجهتها الدراسة.

أولاً - السمات الرئيسة للتوزيع المكاني للسكان في مصر

تمهيد

مصر من أقدم دول العالم، وهى مهد الحضارات الإنسانية، وتعاقب على الحيز الجغرافي المصري العديد من الأنشطة الإنتاجية والصناعية المختلفة منذ بدء الخليقة وحتى الآن، ولأن مصر هي هبة النيل والنيل هو هبة من عند الله سبحانه وتعالى للمصريين، تركزت معظم تلك الأنشطة الصناعية والإنتاجية على مر العصور في دلتا النيل والوادي الخصيب، مما سبب التركز التاريخي المستمر والمتتالي للكتلة البشرية المصرية في حيز لم يتعدى 7% من مجمل الحيز الجغرافي للقطر المصري.

ويتحدد الموقع الجغرافي لجمهورية مصر العربية كما يلي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016):

- تقع جمهورية مصر العربية في الشمال الشرقي لقارة أفريقيا، وتطل على كل من الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط والساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر بمساحة إجمالية تبلغ مليون كيلومتر مربع تقريبا. ومصر دولة أفريقية غير أن جزءًا من أراضيها وهى شبه جزيرة سيناء، يقع في قارة أسيا.
- لمصر حدود مشتركة مع ليبيا من الغرب، مع السودان من الجنوب، ومع إسرائيل وفلسطين (قطاع غزة) من الشمال الشرقي، ويمر الممر المائي (قناة السويس) الذي يربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر الأراضي المصرية فاصلا الجزء الأفريقي منها وهو الأكبر مساحة عن الجزء الأسيوي الأصغر منها.
- تشكل الصحراء غالبية مساحة مصر، ويتركز أغلب سكان الجمهورية في وادي النيل والدلتا.

وتنقسم جمهورية مصر العربية من الناحية الجغرافية إلى أربعة أقسام جغرافية رئيسة وهى:

1- **وادي النيل والدلتا**: وتبلغ مساحته حوالى 40 ألف كيلومتر مربع.
2- **الصحراء الغربية**: وتبلغ مساحتها حوالى 680 ألف كيلومتر مربع.
3- **الصحراء الشرقية**: وتبلغ مساحتها حوالى 220 ألف كيلومتر مربع.
4- **شبه جزيرة سيناء**: وتبلغ مساحتها حوالى 60 ألف كيلو متر مربع.

ويتركز أغلب سكان مصر في دلتا النيل وصعيد مصر بنسبة تقارب 98% من إجمالي سكان مصر، بينما يتركز فقط حوالى 1.8% من جملة سكان مصر في المحافظات الحدودية والصحراوية التي تشمل البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016). ويتوزع سكان مصر على ريف وحضر الجمهورية بنسبة 57% في الريف و43% في حضر الجمهورية، ومن أهم التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الفترة من عام 2006-2017 ما يلي (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2019):

- ارتفع عدد سكان مصر بين عامي 2006: 2017 من 72.7 مليون نسمة إلى 94.8 مليون نسمة، كما زاد معدل نمو السكان سنويًا من 2.04% للفترة من عام 1996-2006 إلى 2.56% للفترة من عام 2006-2017.
- يتركز السكان في الوادي والدلتا، ولا تزال المساحة المأهولة بالسكان حوالى 7.7% من المساحة الكلية لمصر وتستحوذ القاهرة على النصيب النسبي الأكبر من سكان الجمهورية بنسبة 10.1% وذلك في عام 2017.
- انخفضت نسبة الأمية على المستوى القومى من حوالى 30% في عام 2006 إلى 26% في عام 2017.
- زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الابتدائي من 44 طالب / فصل في عام 2006 إلى 48طالب /فصل في عام 2017، كما زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الإعدادي من 39 طالب /فصل عام 2006 إلى 44 طالب/ فصل عام 2017.
- انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلى الإجمالي من 2.8% في عام 2006 إلى 2.5% في عام 2017.
- تراجع معدل الأسرة من 21 سرير لكل 10 آلاف مواطن إلى نحو 13.4 سرير لكل 10 آلاف مواطن في عام 2017 كما ارتفع معدل الأطباء البشريين من 7.3 طبيب لكل 10 آلاف مواطن إلى 13.2 طبيب لكل 10 آلاف مواطن في عام 2017.

- ارتفعت نسبة الفقر من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 27.8% في عام 2015 ووصلت إلى 32.5% عام 2018/2017، وارتفعت نسبة الفقر المدقع من 3.6% في عام 2005/2004 إلى 5.3% في عام 2015 وإلى 6.2% عام 2018/2017.
- ارتفع عدد المتعطلين من 2.18 مليون متعطل في عام 2006 إلى 3.46 مليون متعطل في عام 2017 وارتفع معدل البطالة من 9.1% في عام 2006 إلى 11.8% في عام 2017، وارتفع معدل البطالة بين الذكور من 5.9% في عام 2006 إلى 8.2% في عام 2017 بينما زاد معدل البطالة بين الإناث من 19.4% في عام 2006 إلى 23.1% في عام 2017، كما ارتفع معدل البطالة في الحضر من 12.2% في عام 2006 إلى 14.5% في عام 2017 بينما زاد معدل بطالة الريف من 6.9% في عام 2006 إلى 9.8% في عام 2017.
- تناقصت نسبة الأميين في القوى العاملة من 28.9% في عام 2006 إلى 18.2% في عام 2017، وزادت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة أو مؤهل متوسط فني من 32.9% في عام 2006 إلى 34.7% في عام 2017، كما زادت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي من 8% عام 2006 إلى 13.5% في عام 2017، بينما زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي من 16.9% في عام 2006 إلى 19.2% في عام 2017.
- انخفض نصيب قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوانات من جملة المشتغلين من 32% في عام 2006 إلى 25% في عام 2017، وزاد نصيب الصناعات الاستخراجية والتحويلية من جملة المشتغلين من 11% عام 2006 إلى 12% عام 2017، بينما زاد نصيب الأنشطة الخدمية من جملة المشتغلين من 57% عام 2006 إلى 63% عام 2017.
- زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي من 46.6% عام 2006 إلى 55.9% في عام 2017 بينما لا تزال تعانى المناطق الريفية وخاصة في محافظات الحدود من انخفاض نسبة اتصال الأسر بشبكة المياه.

السمات الرئيسة للتوزيع المكاني للسكان في مصر:

يميز البنك الدولي بين الريف والحضر، ويعتبر مجتمع ما مجتمع ريفي إذا انخفضت كثافته السكانية، واعتمد سكانه على النشاط الزراعي كمصدر أساسي للإنتاج، وفرص العمل المتاحة، بينما يعد مكانا ما حضريا إذا ارتفعت كثافته السكانية واعتمد سكانه على أنشطة تستفيد من القرب من التجمعات الريفية، ولا تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي مثل الصناعات التحويلية والخدمات (البنك الدولي، 2003).

كما يمكن تعريف الحضر بأنه حيز مكاني يضم سكان يمارسون أنشطة غير زراعية، وقادرة على الاختلاط والتكيف مع الجماعات الأخرى، ويحاولون تجديد وتحديث مجتمعاتهم من محاولتهم لتعلم ماهو جديد (السيد، 2007).

أما العمران فهو: هو الإطار العام الذي يتعلق بتواجد البشر في حيز مكاني معين، مع أنشطتهم ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما يحدد المكان الحضري عن غيره من المجتمعات العمرانية، هو تميزه بكثافة سكانية عالية، ويمارس سكانه أنشطة اقتصادية غير زراعية، ويمثل المكان الحضري ماديًا المدينة التي يمكن أن تتحدد كونها مدينة أم لا إداريًا (السيد، 2007).

وتعتبر مصر من أكثر الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط اكتظاظا بالسكان، حيث يقدر عدد سكانها 99.38 مليون نسمة بحسب إحصائية عام 2018، كما تبلغ الكثافة السكانية لمصر 84 شخصا لكل كيلو متر مربع وتصل الكثافة السكانية في العاصمة القاهرة 46349 شخصا لكل كيلو متر مربع، وبناء على ذلك تحتل مصر المرتبة 126 في العالم من حيث الكثافة السكانية (موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019). ويمثل سكان ثلاث محافظات ما يقارب من ربع عدد سكان مصر (24.9%) في حين أنهم يشغلون حيز مكاني لا يتعدى 1.7% من المساحة الكلية لمصر وبنسبة 3.6% من المساحة المأهولة في مصر، وتلك المحافظات الثلاث بالترتيب والتي تشكل مع بعضها إقليم القاهرة الكبرى (موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019):

- محافظة القاهرة بعدد سكان 9873804.
- محافظة الجيزة بعدد سكان 9013143 (مع ملاحظة أن محافظة الجيزة تشمل حلوان والسادس من أكتوبر

الآن واللتان كانتا تشكلان محافظتين في تعداد 2006).

- محافظة القليوبية بعدد سكان 5847662.

ويوضح جدول (1) النسب المئوية وترتيب السكان بالمحافظات طبقا لتعدادات السكان (1986-1996-2006 – بيانات سبتمبر 2019).

ويلاحظ من تحليل بيانات والنسب المدرجة بالجدول أعلاه ما يلي:

أ- يقطن حوالى خمس سكان مصر (19.05% من سكان مصر) في محافظتي القاهرة والجيزة بنسبة من الإجمالي تبلغ 9.95% لمحافظة القاهرة و9.1% لمحافظة الجيزة، في حين تبلغ مساحة المحافظتين بالنسبة للمساحة الكلية لمصر 1.6% من المساحة الكلية لمصر، وبنسبة 2.2% من المساحة المأهولة في مصر (موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019).

ب- أن معدلات تغير النمو السكاني، بين أول الفترة عام 1986 ونهاية الفترة في عام 2019، في المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري سالبة وتبلغ في المحافظات الحضرية 16.3-% وفى محافظات الوجه البحري 1-%، بينما معدلات التغير موجبة في محافظات الوجه القبلي ومحافظات الحدود وبنسب تغير 18.2% لمحافظات الوجه القبلي و33.335% لمحافظات الحدود. ويشير ذلك إلى غلبة عامل العصبية والتقاليد الأسرية والعائلية بالصعيد على العوامل الأخرى الاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن تمسك أبناء الصعيد بالحجم الكبير للأسرة وبالزواج المبكر للذكر أو للأنثى وذلك بالمقارنة بالمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري، أما فيما يتعلق بمحافظات الحدود فمن الطبيعي تزايد معدلات نمو السكان بها نظرا لمحدودية عدد السكان بها ومع ذلك نجد محافظة مثل محافظة جنوب سيناء لم يتغير معدل النمو

جـدول رقم (1)
النسب المئوية وترتيب السكان بالمحافظات طبقا لتعدادات السكان (1986-1996-2006 – بيانات سبتمبر 2019).

البيان / المحافظات	1986		1996		2006		2019*		معدل التغير واتجاهه%
	نسبة السكان%	الترتيب	نسبة السكان%	الترتيب	نسبة السكان%	الترتيب	نسبة السكان%	الترتيب	
الإجمالي	100	.....	100	.....	104	.....	100	.....	----
أولا: المحافظات الحضرية	20.2	.....	18.7	.....	22.4	.....	16.9	.....	16.3-
القاهرة	12.6	1	11.5	1	9.3	1	9.95	1	21-
الإسكندرية	6.1	6	5.6	7	5.7	7	5.4	8	11.4-
بورسعيد	0.8	20	0.9	20	0.8	22	0.77	21	3.75-
السويس	0.7	21	0.7	21	0.7	23	0.76	22	8.6
6 أكتوبر	.....	.....	.....	...	.....	15	3.6	.....	-----
حلوان	.....	.....	.....	...	.....	18	2.4	.....	-----
ثانيا: محافظات الوجه البحري	43.2	.....	43.5	....	43	.....	42.76	.....	1-
دمياط	1.5	18	1.5	18	1.5	20	1.56	18	4
الدقهلية	7.2	3	7.1	4	6.9	3	6.8	4	5.5-
الشرقية	7.1	4	7.2	3	7.4	2	7.5	3	5.6
القليوبية	5.2	9	5.6	9	5.8	5	5.9	7	13.4
كفر الشيخ	3.8	14	3.7	14	3.6	14	3.5	14	7.8-
الغربية	6	7	5.7	6	5.5	8	5.2	10	13.3-
المنوفية	4.6	12	4.7	12	4.5	11	4.5	12	2.2-
البحيرة	6.7	5	6.7	5	6.5	4	6.5	5	2.9-
الإسماعيلية	1.1	19	1.2	19	1.3	19	1.3	19	18.2
ثالثا: محافظات الوجه القبلي	35.5	.....	36.5	.....	36.7	.....	38.4	....	8.16
الجيزة	7.7	2	8.1	2	8.1	12	9.1	2	18.2
بنى سويف	3	16	3.1	16	3.2	17	3.3	16	10
الفيوم	3.2	15	3.4	15	3.5	16	3.8	13	18.7
المنيا	5.5	8	5.6	8	5.7	6	5.9	6	7.3
أسيوط	4.6	13	4.7	11	4.7	10	4.7	11	2.1
سوهاج	5.1	10	5.3	10	5.2	9	5.3	9	3.9
قنا	4.1	11	4.1	13	4.1	13	3.4	15	17-
أسوان	1.7	17	1.6	17	1.6	19	1.6	17	5.88-
الأقصر	0.6	22	0.6	22	0.6	24	1.3	20	116.6
رابعا: محافظات الحدود	1.2	.....	1.4	.....	1.8	....	1.7	.....	33.33
البحر الأحمر	0.2	25	0.3	25	0.4	27	0.4	26	100
الوادي الجديد	0.2	26	0.2	26	0.3	28	0.25	25	25
مطروح	0.3	24	0.4	24	0.4	26	0.5	23	66.66
شمال سيناء	0.4	23	0.4	23	0.5	25	0.45	24	12.5
جنوب سيناء	0.1	27	0.1	27	0.2	29	0.1	27	0

المصدر: البيانات من عام 1986: 2006 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي 2016 – ص 27. أما بيانات عام 2019 موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة المعلومات الدولية في 2019/9/5 – ونسب وترتيب عام 2019 ومعدلات التغير والاتجاه محسوبة بمعرفة الباحث.

السكاني بها بين عامي 1986 وعام 2019، مما يشير إلى عدم نجاح السياسات التنموية في جذب السكان لتلك المناطق خلال تلك الفترة.

ج- أن خلال الفترة التي يشملها الجدول وهى من عام 1986 وحتى سبتمبر 2019 لم يحدث تغيير واضح في نسق التوزيع السكاني على محافظات الجمهورية خلال فترة 33 عاما، وأن أغلب التغيرات هي تغيرات طفيفة لم تؤثر على النسق العام للتوزيع السكاني بالجمهورية، وهو يدل على قصور السياسات الرسمية وغير الرسمية في مواجهة هذا الاختلال الهيكلي بالاقتصاد المصري.

العلاقة الارتباطية بين التغيرات البيئية والمناخية والتزاحم السكاني بالمدن:

إن التدهور الشديد لبيئة كوكب الأرض كان نتيجة للتغيرات الأساسية في أنماط وطرق الإنتاج وأنماط التنمية البشرية والتوزيع السكاني بين الريف والحضر، منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، فحتى بدايات القرن التاسع عشر اتسمت التغيرات والتحولات العالمية بالبطء والتدرج النسبى، سواء من حيث النمو السكاني أو التطور في أدوات الإنتاج وأنماط الاستهلاك للمواد الخام وموارد الطاقة المتجددة وغير المتجددة، ولكن مع منتصف القرن التاسع عشر وانتشار كافة المظاهر الفنية والتقنية والسلوكية للثورة الصناعية بغالبية دول أوروبا، فقد اتسم العالم منذ ذلك الوقت وحتى الآن بالتغيرات السريعة في النمو السكاني ونمط توزيعهم بين الريف والحضر وتزايد انبعاثات غازات الدفيئة وزادت الفجوة أكثر وأكثر بين الريف والحضر وبين الفقراء والأغنياء ومن ثم عدم الاتزان بين النمو العمراني الخضري والصناعي وقدرة البيئة بمفهومها الشامل على احتواء تلك التغيرات الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية. وقد واكب كل ذلك تغيرات في الأنماط العمرانية على كوكب الأرض، فقد تضخمت العديد من المدن القائمة لمواكبة التطور الصناعي، كما تحولت العديد من القرى والبلدات إلى مدن نتيجة للأنشطة الصناعية التي توطنت بها.

وصاحب ذلك تيارات من الهجرة من الريف للحضر، وظهرت المناطق الحضرية بصورة مكثفة ولكن بصورة أدت لظهور العشوائيات وكافة المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، ففي بدايات القرن العشرين لم يزد تعداد سكان المدن عن 10% من مجموع سكان العالم، واليوم ونحن في القرن الحادي والعشرين يصل سكان المدن لنحو نصف سكان العالم (محمد، 2020). وكما أن المدن هي أحد أهم أسباب المشكلات البيئية، ومن أكثر المتأثرين بأضرارها، فهي في ذات الوقت الأقدر على معالجة قضايا البيئة ومشكلاتها وذلك لامتلاكها الموارد القادرة على تجنب ومعالجة المشكلات البيئية فالمدن تمثل نقاط تجمع:

- **رأس المال الافتصادي**: باعتبارها المنتج الأهم للسلع والخدمات، ويتركز بالمدن رؤوس الأموال التي يمكن توجيهها للاستثمار، كما أنها موطن المراكز الإنتاجية والمصرفية والتوزيعية الرئيسية.
- **رأس المال البشرى**: فالمدن هي نقاط تجمع وتوطن كافة المواهب الفكرية والفنية والثقافية والعلمية لأي دولة كما أنها مكان انعقاد كافة المحافل والملتقيات العلمية والثقافية والفنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هذا بالإضافة أن المدن مكان توطن الجامعات وبيوت الخبرة ومراكز الأبحاث.
- **رأس المال الاجتماعي**: ففي المدن تتوطن أغلب الهيئات غير الربحية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى وجمعيات المجتمع المدني، وهو ما يمثل قاعدة للعمل الاجتماعي التطوعي في كافة المجالات
- **الحكومة المركزية والمحلية**: ففي المدن تتواجد الحكومات المركزية والمحافظات والمدن، ومن ثم أماكن تحقيق وتسيير أمور المواطنين الرسمية والروتينية اليومية والشهرية والسنوية.

ويحقق التنويع والتوزيع المكاني العادل للاستثمارات الصناعية على مجمل الحيز الجغرافي المصري وخاصة في المدن الجديدة العديد من الآثار الخارجية الموجبة، نذكر منها:

- الانخفاض التدريجي للتركز السكاني بالمدن والقرى الكبيرة على مستوى الجمهورية عن طريق خلق وتواجد فرص عمل للقوى العاملة في تلك المناطق الجديدة.
- توطن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المقدمة لكافة الخدمات الاجتماعية والإنتاجية في المدن الجديدة، ومن ثم تخفيض حجم الطلب الكبير على تلك الخدمات بالمدن الكبيرة والعاصمة المركزية.

- خلق فرص حقيقية لإعادة التخطيط العمراني للمدن والقرى على مستوى جمهورية مصر العربية.
- إعادة تأهيل وتطوير كافة شبكات المرافق العامة بالمدن والقرى على مستوى محافظات الجمهورية.
- تعظيم المنفعة المكانية والزمنية لكافة المنتجات السلعية والخدمية للمشروعات الصناعية الجديدة بالمدن الجديدة والأراضي الزراعية المستصلحة.
- تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي من كافة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة الموجودة بتلك المناطق الصناعية الجديدة.

ثانيًا: الملامح الرئيسة للتجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة وأهم مصادر تمويلها

تمهيد

بدأت مصر منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن في إنشاء العديد من المدن الجديدة، وذلك بغرض الخروج من الحيز السكاني المأهول والذي لم يتعدى 4% من مساحة مصر الكلية مع نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولم يتعدى 7% حتى عام 2019 (موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019)، مما يعنى أن الإدارة الاقتصادية في مصر لم تنجح إلا في تحقيق زيادة قدرها 3% فقط للمساحة المأهولة في مصر من المساحة الإجمالية لمصر والتي تبلغ مليون كيلومتر مربع.

وتجدر الإشارة في مجال تناول التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة هو عدم التحليل التفصيلي لكافة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتخطيطية لنجاح تجربة إنشاء مدينة ما بالمقارنة مع مدينة أخرى ولكن الغرض الرئيسي من البحث هو التعرف والتحديد الفعلي لأهم العوامل الجاذبة للتوطن السكاني في المدن الجديدة حيث أن التجربة العملية في إنشاء المدن الجديدة في مصر أثبتت أنه مع وجود كافة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتخطيطية للمدن الجديدة في مصر، إلا أن تلك المدن لم تحقق المستهدف لها في جذب السكان للإقامة الدائمة بها، وهو ما نلاحظه على سبيل المثال عند المقارنة في هذا الخصوص بين مدينتي السادس من أكتوبر ومدينة السادات أو مدينة 15 مايو.

ولقد تتابعت العديد من الإدارات الاقتصادية المصرية خلال تلك الفترة، ونجحت تلك الإدارات الاقتصادية في إنشاء العديد من المدن الجديدة، إلا أن غالبية تلك المدن الجديدة لم تحقق النجاح المخطط لها في جذب السكان والمشروعات الإنتاجية المختلفة في التوطن الدائم بها. لذا وجب تناول أهم التقسيمات المختلفة لتلك المدن الجديدة، حتى يتسنى تحديد النقاط الإيجابية والنقاط السلبية في التنفيذ الفعلي لتلك المدن الجديدة ومدى فاعلية السياسات الحكومية على التوطن بتلك المدن الجديدة.

التقسيمات المختلفة للمدن الجديدة في مصر (طلعت، 2008):

يمكن تقسيم المدن الجديدة في مصر وفق المعايير التالية:

1- **تقسيمات المدن الجديدة حسب قاعدتها الاقتصادية**

يتم تقسيم المدن الجديدة وفق ذلك المعيار إلى التقسيمات التالية:

أ- **المدن الجديدة المستقلة**

هي المدن الجديدة التي تنشأ ذات تكوين اقتصادي ذاتي، بحيث تكون لها قاعدتها الاقتصادية وأنشطتها الاقتصادية الخادمة، ويمكن تقسيم المدن المستقلة إلى مجموعتين فرعيتين هما:

- **مدن صناعية:** هي المدن الجديدة التي يسود النشاط الصناعي مختلف أنشطتها الإنتاجية، سواء صناعات ثقيلة أو متوسطة أو خفيفة، وصناعات تحويلية أو صناعات استخراجية وغيرها، ومن أمثلة تلك المدن: (مدينة العاشر من رمضان. - مدينة السادات - مدينة بدر - مدينة برج العرب الجديدة - مدينة الأمل).

- **مدن خدمات:** هي المدن الجديدة التي تنشأ في مناطق استصلاح الأراضي الجديدة، وتنشأ هذه المدن مستفيده بقاعدة اقتصادية أساسية قائمة بالفعل على أنشطة زراعية وأنشطة إنتاج حيواني، ويكون الهدف من إنشاء المدينة هو توفير أنشطة القاعدة الاقتصادية الخادمة، وتقوية أنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية بإضافة أنشطة التصنيع الزراعي، ومن أمثلة تلك المدن مدينة الصالحية الجديدة ومدينة النوبارية الجديدة.

ب- **مدن جديدة شبه مستقلة:**

هي مدن جديدة تنشأ لتحقيق هدفين هما:

- إتاحة وحدات سكنية لمدينة قائمة مجاورة.
- توفير قاعدة اقتصادية بأنشطتها الاقتصادية الأساسية والخادمة ولكنها لا تكون كافية لطلبات السكان المقيمين بها. لذلك ينشأ نمط من رحلات العمل اليومية بين المدينة الجديدة والمدينة القائمة في اتجاهين:
  - **الاتجاه الأول:** أفراد يسكنون في المدينة الجديدة ويعملون في المدينة القائمة.
  - **الاتجاه الثاني:** أفراد يعملون في المدينة الجديدة ويسكنون في المدينة القائمة.

بالإضافة إلى نمط من رحلات الخدمات لأفراد يعملون ويسكنون في المدينة الجديدة ويستهلكون جزءًا من خدمات المدينة القائمة. ويمكن تقسيم المدن شبه المستقلة إلى مجموعتين فرعيتين هما:

- مدن قريبة من مدن قائمة: مثل مدينة السادس من أكتوبر (على بعد 10كم عن أهرمات الجيزة)، ومدينة العبور (تبعد 12 كم عن مطار القاهرة) ومدينة دمياط الجديدة (على بعد حوالى 10كم عن مدينة دمياط).
- مدن توائم لمدن قائمة: هي مدن جديدة تنشأ لتخفيف الأعباء عن مدينة قائمة، ولكن يفصلها عن المدينة الأم فاصل طبيعي، قد يكون نهرًا أو جبلاً أو قناة، ومن أمثلة تلك المدن: بنى سويف الجديدة، والمنيا الجديدة وأسيوط الجديدة وسوهاج «أخميم» والأقصر الجديدة «طيبة» وأسوان الجديدة، حيث أن هذه المدن الجديدة لا يفصلها عن المدينة الأم إلا نهر النيل ويتم ربطها بالمدينة الأم بكباري علوية على النيل.

ج- **مدن جديدة تابعة:**

هي مدن جديدة تنشأ معتمدة على أنشطة اقتصادية أساسية في المدن القائمة، ولكنها توفر كل أو بعض أنشطة القاعدة الاقتصادية الخادمة للسكان المستوطنين بها، وبالتالي فإن معظم سكانها يعملون خارجها، ومن أمثلة تلك المدن مدينة 15 مايو، والتجمعات العمرانية العشرة حول القاهرة الكبرى.

2- **تقسيمات المدن الجديدة حسب علاقتها بالأقاليم التخطيطية للدولة**

يتم تقسيم المدن الجديدة في جمهورية مصر العربية حسب علاقتها بالأقاليم التخطيطية للدولة، وذلك بتوزيع المدن الجديدة بحسب مواقعها على الأقاليم التخطيطية الثمانية للدولة كالتالي:

- المدن الجديدة في إقليم القاهرة الكبرى: ويضم إقليم القاهري الكبرى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، ويدخل في نطاق الإقليم عدد من المدن الجديدة هي مدينة 6 أكتوبر ومدينة العبور ومدينة 15 مايو ومدينة بدر ومدينة الأمل والتجمعات العمرانية العشرة الجديدة حول القاهرة الكبرى.
- المدن الجديدة في إقليم قناة السويس: ويضم إقليم قناة السويس محافظات الشرقية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء الشمالية والجنوبية وجزء من محافظة البحر الأحمر، ويدخل في نطاق هذا الإقليم مدينتين هما العاشر من رمضان والصالحية الجديدة.
- المدن الجديدة في إقليم الدلتا: يضم إقليم الدلتا محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية، ويدخل في نطاق هذا الإقليم مدينتان هما دمياط الجديدة والسادات.
- المدن الجديدة في إقليم الإسكندرية: يضم إقليم الإسكندرية محافظتي الإسكندرية والبحيرة وجزء من محافظة مطروح ويدخل في نطاق هذا الإقليم مدينتان هما برج العرب والنوبارية الجديدة.

- المدن الجديدة في إقليم مطروح: يضم إقليم مطروح بعد استبعاد الجزء المضاف لإقليم الإسكندرية، بعض القرى السياحية على طول الساحل الشمالي والتي يمكن أن تكون نواة لمدن جديدة.
- المدن الجديدة في إقليم شمال الصعيد: يضم إقليم شمال الصعيد محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا وجزءا من محافظة البحر الأحمر، ويدخل في نطاق هذا الإقليم مدينتان هما بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة.
- المدن الجديدة في إقليم أسيوط: يضم هذا الإقليم محافظتي أسيوط والوادي الجديد، ويدخل في نطاق هذا الإقليم مدينة أسيوط الجديدة.
- **المدن الجديدة في إقليم جنوب الصعيد:** يضم هذا الإقليم محافظات سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر، ويدخل في نطاق هذا الإقليم ثلاث مدن هي، سوهاج «أخميم»، والأقصر الجديدة «طيبة» وأسوان الجديدة.

3- **تقسيمات المدن الجديدة حسب تطورتنفيذها:**

يمكن تقسيم المدن الجديدة في مصر من خلال تتبع تطور البرنامج الزمني لعملية تنفيذ وإنشاء المدن الجديدة إلى ثلاثة أجيال:

أ- **الجيل الأول من المدن الجديدة:**

وتشمل المدن التي بدأ تنفيذها مع بداية الخطة الخمسية 78-1982، وكذلك مع بداية الخطة الخمسية 82/-1983 1987/86 وهذه المدن هي: (العاشر من رمضان. – السادات - 15 مايو. – 6 أكتوبر - برج العرب الجديدة. – الصالحية الجديدة - دمياط الجديدة).

ب- **الجيل الثاني من المدن الجديدة:**

وهى المدن الجديدة التي بدأ تنفيذها مع بداية الخطة الخمسية 1988/87- 1992/91 وهذه المدن هي: (العبور – بدر - بنى سويف الجديدة – المنيا الجديدة - النوبارية الجديدة).

ج- **الجيل الثالث من المدن الجديدة:**

تشمل مجموعة المدن الجديدة التي تم الانتهاء من إعداد مخططاتها، وأدرجت في الخطة الخمسية 1993/92-1997/96، وما تلاها من مدن أعدت لها مخططاتها بعد ذلك التاريخ ويشمل هذا الجيل من المدن التالية: (الأمل – أسيوط الجديدة (الشمس) - سوهاج «أخميم» – الأقصر الجديدة «طيبة» - أسوان الجديدة - التجمعات العمرانية العشرة الجديدة حول القاهرة الكبرى).

السمات الرئيسة للتنفيذ الفعلي للمدن الجديدة في مصر:

المتتبع للتجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة يجد عدم وضوح الإستراتيجية القومية لبناء المدن الجديدة والتي توضح سبب وأهداف إنشاء تلك المدن الجديدة ودورها في تحقيق النمو المستدام على المستوى القومى والإقليمي. ويمكن عرض أهم نتائج التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة من خلال (يوسف، 2008):

أ- **غياب الفكر التنموي المتكامل:**

قامت التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة في بدايتها على التركيز على النشاط الزراعي (التنمية أحادية البُعد) ثم شهدت المرحلة الثانية من إنشاء المدن الجديدة مرحلة إنشاء المدن التوابع والمدن التوائم والمستقلة والتي واجهت صعوبات عديدة بسبب فقدان التوازن بين النمو السريع لهياكل فيزيقية حديثة من خلال استثمارات حكومية وبين استحداث مجتمعات جديدة، واستمر ذلك الفكر التنموي بدون وجود فكر تنموي متكامل يعنى بإصلاح الخلل في التوزيع المكاني للسكان وإعادة ترتيب الهيكل القومى لاستعمالات الأراضي في مصر (على، 2003).

ب- **غياب المخطط الهيكلي الشامل للمدن الجديدة:**

ترجع فوائد المخطط الهيكلي الشامل للمدن الجديدة فيما يلي:

- يتناول علاقة المدن الجديدة بعضها البعض.
- مسارات الحركة المرورية بين تلك المدن وبعضها البعض من جهة وبينها جميعا وبين القاهرة عاصمة الجمهورية من جهة أخرى.
- الدراسة التحليلية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية من إنشاء المدن الجديدة.

وخير مثال عن غياب المخطط الهيكلي الشامل للمدن الجديدة أن مخطط القاهرة لعام 2017 تصل أطرافه الشمالية لحدود مدينة العاشر من رمضان (مدينة مستقلة) وبذلك تصبح مدينة العاشر من رمضان أحد ضواحي القاهرة الكبرى والبالغ تعداد سكانها 16 مليون نسمة.

ج- **عدم وجود مخطط عام شامل:**

وذلك لتوضيح المفاهيم والأسس التي بنيت عليها سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر بالرغم من الإستراتيجيات المعلنة، حيث أن ما هو متاح مجموعة من الصيغ ذات المفهوم غير المحدد وغير المرتبط بالواقع الفعلي، ويبدو أن الأهداف كانت طموحة إلى حد كبير لدرجة أن مدن الجيل الأول وهى الأكثر تقدما وتطورا لم تتمكن من تحقيق تلك الأهداف الطموحة.

د- **عشوائية اختيار مواقع المدن الجديدة:**

يتضح ذلك من عدم وضوح المحددات أو الإمكانيات والفرص البيئية والعمرانية للموقع وخصائصه بوجه عام مثل طبوغرافية الموقع وخصائص التربة ومخرات السيول. ولقد انعكس ذلك بوضوح في اختيار أماكن غير صالحة إطلاقا لإقامة تجمعات عمرانية عليها إما بسبب خصائص التربة، مثال ذلك مدينة الصفا التي كان مقترح إنشائها غرب مدينة أسيوط، أو تداخل ملكيات الأرض لأكثر من جهة حكومية أو صعوبة إنشاء طرق بأسلوب اقتصادي (عفيفي، 1999).

أهم مصادر التمويل للمدن الجديدة في مصر:

اتبعت الإدارة الاقتصادية المصرية سياسة التمويل المشترك بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبذلك تكون الإدارة الاقتصادية المصرية قد استفادت من كل من التجارب الفرنسية والانجليزية والهندية في بناء المدن الجديدة، إذ اعتمدت على التمويل العام في إقامة البنية الأساسية والخدمات وجزء من الإسكان، وتركت جميع الاستثمارات في مجال الصناعة والزراعة والأنشطة الخدمية وجزء من الإسكان للقطاع الخاص، وقد اعتمد التمويل العام على التمويل الحكومي والموارد الذاتية والقروض الداخلية من الهيئات التعاونية والقروض والمنح الخارجية. وتقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة المدن الجديدة التابعة لها بتخطيط وإدارة تنفيذ مشروعات إنشاء المدن الجديدة، ويتم تقسيم عبء تمويل استثمارات المدن الجديدة بين جهتين هما (الدمرداش، 1990):

1- **هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة المدن الجديدة التابعة لها:** وتتحمل عبء تمويل الدراسات التخطيطية واستثمارات البنية الأساسية كاملا، وتمويل الجزء الأكبر من استثمارات الإسكان وكذلك تمويل الجزء الأكبر من أنشطة القاعدة الاقتصادية الخادمة.

2- **القطاع الخاص:** ويترك للقطاع الخاص عبء تمويل استثمارات أنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية كاملا، وتمويل الجزء الباقي في استثمارات أنشطة القاعدة الاقتصادية الخادمة، وكذلك الجزء الباقي في استثمارات الإسكان. ويتكون رأس مال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من (يوسف، 2008):

أ- الأموال التي تخصصها الدولة لها.

ب- الأراضي التي يقع عليها الاختيار وفقا لأحكام القانون 59 لسنة 1979 لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة عليها.

ج- الأراضي الأخرى التي تخصصها الدولة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بما يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتفق مع الأهداف التي قامت من أجلها.

د- ما يؤول إلى الهيئة من أصول ثابتة أو منقولة، وتعتبر أموال الهيئة من أموال الدولة الخاصة.

وتتكون الموارد التمويلية المتاحة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من الاعتمادات التي تخصصها الدولة للهيئة وحصيلة نشاط الهيئة ومقابل الأعمال أو الخدمات التي تؤديها للغير، والقروض سواء الداخلية أو الخارجية والجهات والإعانات والتبرعات والوصايا.

العوامل المؤثرة في استدامة توطن المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة:

يساهم وجود قاعدة أو قواعد اقتصادية للمدن الجديدة في جذب السكان لتلك المدن تحقيقا لرغبات واحتياجات سكانها سواء بغرض:

- التوظف في المشروعات الإنتاجية المختلفة بالمدن الجديدة.
- الإقامة بتلك المدن والاستفادة من كافة التسهيلات والخدمات الاجتماعية والإنتاجية المتواجدة بها.

ويعنى وجود قاعدة اقتصادية بمدينة ما، وجود نشاط أو عدة أنشطة اقتصادية مختلفة تقوم عليها المدينة وينتج عنها روابط أمامية وخلفية. والروابط الأمامية هي الروابط التي تنشأ من وجود نشاط اقتصادي بالمدينة المعنية ينتج سلعا وسيطة تستخدمها الأنشطة الأخرى كمادة خام لها لإنتاج سلعا نهائية، أما الروابط الخلفية فهي التي تنشأ نتيجة أن النشاط الافتصادي بالمدينة المعنية ينتج سلعا نهائية يعتمد في إنتاجه إنتاج أنشطة أخرى التي تقدم سلعا وسيطة أو مواد خام.

ويساهم التوطن الصناعي في توطن السكان بالمدن الجديدة، كما يساهم التوطن الصناعي للمشروعات الإنتاجية الجديدة بالمدن الجديدة في تفعيل التوزيع الإقليمي العادل للصناعات المختلفة على مستوى الجمهورية بدلا من تركز تلك الصناعات في أماكنها التقليدية بالقاهرة ودلتا النيل مما يتسبب عنه العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

وتوجد العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في توطن نشاط إنتاجي ما على وجه العموم والأنشطة الصناعية على وجه الخصوص في مدينة ما، ومن تلك العوامل ما يلي:

أ- **تو افر مشروعات البنية الأساسية المادية والبشرية للمشروعات الصناعية**

تتوطن المشروعات الصناعية العامة والخاصة في منطقة معينة عندما تتوافر في تلك المنطقة كافة المقومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكفيلة بالتشغيل الفعلي والمستدام للخطوط الإنتاجية السلعية والخدمية لتلك المشروعات، وتأتى مشروعات المرافق العامة واللوجستيات المختلفة على رأس تلك المقومات الرئيسية لتوطن المشروعات الصناعية، ومن المعروف تاريخيا، وبخاصة في الدول النامية، الاعتماد الكبير على الاستثمارات الحكومية في تمويل مشروعات المرافق الأساسية بتلك المناطق وعلى مستوى المناطق الصناعية الجديدة أو بالمناطق الصناعية التقليدية أو المناطق السكنية المتمركزة في العاصمة وفى دلتا النيل والوجه البحري. ولقد واجهت الإدارات الحكومية المتعاقبة في مصر مهمة تحقيق التوسع الكمي والكيفي في مد الخدمات الاجتماعية والإنتاجية للمواطنين بمحافظات مصر المختلفة، ولقد جاء التوسع الكمي نظرا لنقص الاحتياجات الفعلية من تلك الخدمات في قرى ومدن الجمهورية، أما التوسع الكيفي فقد جاء كمتطلب رئيسي لرفع الكفاءة التشغيلية لتلك المرافق أو مواكبة للتطور التكنولوجي السريع في مجال الأدوات والتقنيات الفنية المتحكمة في توفير وإتاحة تلك الخدمات للمواطنين وخاصة في مجال توفير المرافق العامة، وعلى مستوى المرافق المادية الأساسية كالكهرباء والصرف الصحي وخطوط مياه الشرب، ومع كل تلك الاستثمارات الحكومية المنفذة في مختلف محافظات مصر لم تحقق تلك الاستثمارات الحكومية في مجال المرافق الأساسية النفع الاجتماعي المخطط لها، وذلك للأسباب التالية:

- عدم التخطيط العلمي لشبكات المرافق العامة بالمحافظات والمدن والقرى على مستوى الجمهورية، مع عدم مراعاة الزيادة السكانية السريعة وتأثيرها السلبي للعمر الافتراضي لشبكات المرافق العامة.

- عدم الكفاءة في تنفيذ شبكات المرافق العامة في مصر خاصة على مستوى المناطق العشوائية بالمدن الكبرى والمدن والقرى المختلفة على مستوى الجمهورية، وذلك في الغالب بسبب عدم وجود جماعات المصالح التي تؤثر على الجهات المنفذة لتلك الشبكات.
- عدم التنفيذ المتكامل لخطوط المرافق العامة المخطط تنفيذها، وذلك بسبب عدم توفير التمويل اللازم في أغلب الأحيان مع متابعة التنفيذ بعد فترة طويلة من التشغيل الجزئي لها مما يقلل من كفاءتها وفاعليتها والمنفعة المجتمعية منها.
- عجز التمويل الحكومي عن توفير التوسعات والإنشاءات الجديدة لمشروعات البنية الأساسية التعليمية والصحية والعلاجية بما يتوافق مع الزيادة السكانية المستمرة في محافظات مصر المختلفة وعلى مستوى ريف وحضر الجمهورية.

ب- **القدرة على تعظيم أرباح المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة:**

ويتحقق ذلك عمليا من خلال مدى توافر العديد من الوسائل والأليات منها:

- إنتاج منتجات تتمتع بالتنافسية في السوق المحلى والأجنبي.
- الحصول على المدخلات الإنتاجية بأسعار منخفضة.
- توافر المصادر المتعددة للتمويل والشروط الميسرة لتمويل المشروعات الجديدة أو التوسعات في المشروعات القائمة أو إتاحة مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار لكافة الخطوط الإنتاجية.
- الإمكانية المستمرة للحصول على التكنولوجيا الصناعية التي تمكنها من التطوير المستمر لمنتجاتها وخطوطها الإنتاجية.
- توافر البيئة المؤسسية المساندة والمحفزة للمشروعات الصناعية بالمدن الجديدة، سواء المؤسسات المالية والتعليمية والاجتماعية والاستشارية.

ثالثًا - دور الاستثمار الصناعي في إعادة توطن السكان في مصر مع التركيز على أهم أنشطة الصناعات التحويلية

تمهيد

يلعب الاستثمار، بشقيه العام والخاص، على وجه العموم، والاستثمار الصناعي على وجه الخصوص دورا هاما في توطين وإعادة توطين السكان في دولة ما، فالاستثمار هو المحرك الرئيسي لكافة التغيرات في مستويات الدخول، ومن ثم تحقيق القدرة على إنشاء وتواجد كافة المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية، فمن المعروف أن التوطن السكاني في مكان ما هو وليد تواجد أماكن إدرار الدخول الناتجة عن العمل في كافة المشروعات بأنشطتها المختلفة، والصناعة هي قاطرة النمو في مجتمع ما، وهى من أهم الأنشطة الاقتصادية القادرة على جذب السكان على التوطن بالقرب منها، خاصة المشروعات الصناعية الكبيرة المعتمدة على تكنولوجيا صناعية كثيفة العمالة وفى التخصصات المهنية المختلفة. ويمكن تناول أهمية الاستثمار بشقيه العام والخاص، خاصة الاستثمار الصناعي، على النمو الافتصادي عموما وعلى التوطن وإعادة توزيع السكان من خلال:

أ- أهم النظريات الاقتصادية التي وضعت كلا من الاستثمار والادخار في قلب عملية النمو الاقتصادي هي النماذج «النيوكينزية»، حيث أشار نموذج «هارود – دومار» إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتحكم فيه عاملان أساسيان هما معدل الادخار والمعامل الحدى لرأس المال / الناتج وذلك على النحو التالي (أبو العينين وآخرون، 2013): $g=s/c$ حيث g معدل النمو الافتصادي وs معدل الادخار (S/Y والذي يتساوى مع معدل الاستثمار I/Y بحسب فكرة التوازن الافتصادي الكلى وحيث Y الدخل القومى وا هي الاستثمار) أما c فتشير إلى المعامل الحدى لرأس المال /الناتج (I/ Y). ويرتفع معدل النمو الافتصادي كلما زاد معدل الادخار (أو معدل الاستثمار) وكلما انخفض معامل رأس المال، حيث يدل ذلك على كفاءة استخدام رأس المال، وكلما كان معامل رأس المال منخفضا كلما تحققت معدلات نمو اقتصادي أعلى. ومن هنا تظهر أهمية التراكم الرأسمالي كمحدد ضروري وأساسي لتحقيق النمو الافتصادي.

ب- دالة الإنتاج النيوكلاسيكية أيضا، تعتبر رأس المال العام عنصرًا من عناصر الإنتاج حيث تأخذ دالة الإنتاج الكلى الشكل التالي: Yt- AK& L 1-c (حيث yt هو الناتج المحلى الإجمالي، L تعبر عن العمالة أما K فهو العنصر الخاص برأس المال)، والذي يمكن تقسيمه إلى رأس مال خاص ورأس مال عام. وبالتالي يمكن أن يؤثر رصيد رأس المال العام بشكل مباشر على معدل النمو الافتصادي باعتباره مدخلا من مدخلات دالة الإنتاج، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستثمار الخاص حيث تكون العلاقة بينهما إما تكاملية أو تزاحمية.

أهمية الاستثمار الصناعي العام والخاص في إعادة توطن السكان في مصر:

يمثل الاستثمار ركيزة رئيسة لأي نموذج تنموي حديث أو قديم، فوفق نماذج ونظريات النمو الاقتصادي التقليدية التي ركزت على الاستثمار المادي وتعريفه بأنه التغير في رصيد رأس المال، ومن هنا تبلورت فكرة النمو المادي لكافة المتغيرات الاقتصادية لدولة ما، والتي انعكست في مقدرتها على إنتاج السلع والخدمات محليًا بتكاليف أقل وبأكبر قدر من المخرجات الإنتاجية، أي تعظيم الكفاءة الإنتاجية بقطاع ما أو صناعة ما مما يجعل هذا القطاع تكتسب ميزات تنافسية محليًا ودوليًا ومن هنا ظهر التمايز والتسابق الدولي بين الدول في مجال الإنتاج السلعي والخدمي والتكنولوجي محليًا وعالميًا، وعلى أساس امتلاك الميزات المكتسبة والموروثة والمخلقة في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية.

ووفق نماذج التنمية الاقتصادية الحديثة التي ركزت على التغيرات الكمية لكافة المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمجتمع وبالتوافق مع التغيرات الكيفية التي تؤثر في نوعية الحياة للبشر وتوسيع الخيارات أمامهم، هذا بالإضافة للتنمية المستدامة التي تحقق رفاهية الأجيال الحالية دون الجور على رفاهية الأجيال المستقبلية. وبناء على ذلك يعتبر امتلاك دولة ما المقومات المادية، ومن أهمها تزايد معدل التراكم الرأسمالي، شرطا ضروريا لتحقيق التنمية بمفاهيمها المختلفة، ولكنه ليس الشرط الكافي لتحقيق ذلك، وعلى الجانب الأخر تعتبر الصناعة قاطرة النمو في مجتمع ما نظرًا للتوسع الأفقي والرأسي لكافة العلاقات الأمامية والخلفية بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية بالمجتمع. ولقد انخفض حجم الاستثمار الصناعي الحكومي في مصر منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي وحتى الآن نتيجة لتنفيذ سياسات برنامج الإصلاح الافتصادي سواء سياسات التثبيت الافتصادي أو سياسات التكيف الهيكلي، وهو الأمر الذي نتج عنه أمرين رئيسيين هما:

- الاعتماد على الاستثمار الخاص في إنشاء المشروعات الصناعية الجديدة، وخاصة الصناعات الأساسية والتحويلية، أو تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص.
- تتركز أغلب الاستثمارات الحكومية في مجال البنية الأساسية أو في مشروعات الخدمات الاجتماعية.

ولقد حاولت الإدارات الحكومية المتعاقبة في مصر منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن إنشاء العديد من مشروعات البنية الأساسية، سواء البنية الأساسية البشرية والمتمثلة في المدارس والجامعات والمستشفيات المركزية والعامة والمستشفيات الريفية والوحدات الصحية وكذا البنية الأساسية الشرطية والقضائية، أو مشروعات البنية الأساسية المادية والمتمثلة في:

- مشروعات الطرق والكباري.
- مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب.
- شبكات الكهرباء للمدن والريف.
- شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية

ولكن مع طول الفترة الزمنية، والتي تقارب السبعة عقود وحتى الآن، أظهرت التجربة العملية والتنفيذ الفعلي لتلك المشروعات عن ما يلي:

- التحسين الكمي والكيفي لنوعية الخدمات المتنوعة المقدمة للمواطنين خاصة في مجال مشروعات البنية الأساسية المادية.
- القصور الكمي والكيفي لغالبية مشروعات البنية الأساسية البشرية على مستوى الجمهورية.
- عدم قدرة تلك المشروعات على إحداث تغيير ملموس في نمط توزيع السكان على مستوى الجمهورية.

وبناء على ما سبق توجد العديد من المتغيرات التي توثر في وتتأثر بنسق توزيع السكان في مصر، والذي لم يتغير كثيرا مع كل تلك المشروعات في مجال البنية الأساسية المادية والبشرية المنفذة في مصر منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي وحتى الآن، ومن هذا المنطلق كان تركيز البحث بالتنمية الصناعية وأثرها على نسق توزيع السكان في مصر، وذلك لدور المشروعات الصناعية المختلفة، العامة والخاصة، في توفير فرص العمل للمواطنين ومن ثم إيجاد العديد من المواطن الإنتاجية والمنافذ التوزيعية والتسويقية.

تحليل أوجه الاستثمارات المختلفة للقطاعات الاقتصادية في مصر خلال الفترة من عام 2000 - 2019:

شهدت نسبة الاستثمارات العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالي تدنيًا شديدًا خلال الفترة من عام 2001/2000 وحتى عام 2019/2018 حيث تراوحت تلك النسب كما يلي (أبو العينين وآخرون، 2013):

- تراوحت نسبة الاستثمار العام للناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من عام 2001/2000: 2011/2010 بين 6.7%: 10.2%.
- بلغت نسبة الاستثمارات العامة للدولة كنسبة من الاستثمارات الكلية خلال الفترة من عام 2001/2000: 2011/2010 نسبة تراوحت بين 53.4% في عام 2004/2003 ونسبة 38.1% في عام 2011/2010 وحدث ذلك الانخفاض في عام 2011/2010 نتيجة لتأثر استثمارات الهيئات الاقتصادية بالمناخ الافتصادي وتوقف الهيئات العامة عن ضخ استثمارات جديدة في قطاع البترول والغاز الطبيعي والتوجه نحو هيكلة عدد من الهيئات والمؤسسات العامة وذلك بعد ثورة يناير 2011.
- تركزت أغلب الاستثمارات العامة خلال الفترة من عام (2001/2000 – 2011/2010) في مشروعات البنية الأساسية وأهمها الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والتخزين، ومع ذلك لم تتجاوز نسبة الاستثمارات العامة في البنية الأساسية إلى الناتج المحلى الإجمالي نسبة 4.9%، في حين وصلت تلك النسبة في الصين لنسبة 14.4% عام 2008.
- وعلى الجانب الآخر انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات العامة الموجهة للخدمات الصحية والتعليمية كنسبة من الاستثمارات العامة الكلية لتبلغ في أوائل الفترة من عام 2001/2000 -2011/2010 لنسبة تصل إلى 9.2% و4.6% لقطاعي التعليم والصحة على التوالي لتصل في نهاية الفترة لنسبة تصل إلى 4.6% و3.4% على التوالي لقطاعي التعليم والصحة.
- ويلاحظ أن النصيب النسبى لاستثمارات القطاع الخاص (خلال الفترة من عام 2001/2000 -2011/2010) أكبر وأسرع نموا في القطاعات والأنشطة الريعية عالية الربحية المنخفضة المخاطر نسبيا، وهذه الأنشطة تتمثل في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (96.5%)، الأنشطة العقارية بنسبة (93.2%)، المطاعم والفنادق (91.2%)، قطاع الاتصالات (88.8%)، تكرير البترول (86%) الغاز الطبيعي (82.6%)، التشييد والبناء (78.5%)، الصناعات التحويلية الأخرى (74.1%)، كل من قطاعي الزراعة والبترول الخام (56.5%).
- كما يلاحظ من الجدول التالي رقم (2) استمرار نفس النمط في توزيع الاستثمارات المنفذة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ووفق الأهمية النسبية للقطاعات المنفذة لتلك الاستثمارات من الإجمالي العام للاستثمارات المنفذة خلال عامي 2018/2017 - 2019/2018 على النحو التالي:

جـــــدول رقم (2)

توزيع الاستثمارات المنفذة في مصر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ووفق القطاعات المنفذة المبالغ بالميار جنية ونسب مئوية بين قوسين

السنة والقطاع / النشاط الاقتصادي	2018/2017						2019/2018					
	أ الإجمالي	ب قطاع خاص ونسبته لـ أ	ج مشروعات قومية ونسبتها لـ أ	د الشركات العامة ونسبتها لـ أ	هـ هيئات اقتصادية ونسبتها لـ أ	و قطاع حكومي ونسبته لـ أ	أ الإجمالي	ب قطاع خاص ونسبته لـ أ	ج مشروعات قومية ونسبتها لـ أ	د الشركات العامة ونسبتها لـ أ	هـ هيئات اقتصادية ونسبتها لـ أ	و قطاع حكومي ونسبته لـ أ
الإجمالي العام	721.1 (100)	316.4 (43.8)	150 *(20.8)	94.7 (13.1)	54.4 (7.5)	105.6 (14.6)	922.5 (100)	484.1 (52.4)	152 (16.5)	77.9 (8.4)	74 (8)	134.3 (14.5)
الزراعة والري والاستصلاح	24.7 (100)	16 (64.7)	.....	.....	0.37 (1.5)	8.3 (33.6)	49.2 (100)	17.5 (35.5)	25.1 (51)	0.001 (0.002)	0.13 (0.26)	6.4 (13)

السنة والقطاع / النشاط الاقتصادي	2018/2017						2019/2018					
	أ الإجمالي	ب قطاع خاص ونسبته لـ أ	ج مشروعات قومية ونسبتها لـ أ	د الشركات العامة ونسبتها لـ أ	هـ هيئات اقتصادية ونسبتها لـ أ	و قطاع حكومي ونسبته لـ أ	أ الإجمالي	ب قطاع خاص ونسبته لـ أ	ج مشروعات قومية ونسبتها لـ أ	د الشركات العامة ونسبتها لـ أ	هـ هيئات اقتصادية ونسبتها لـ أ	و قطاع حكومي ونسبته لـ أ
البترول الخام	4.6 (100)	2.8 (60)	.....	1.7 (37)	0.013 (0.3)	0.065 (1.4)	14.5 (100)	9.5 (65.5)	2.2 (15.2)	2.5 (17.2)	0.03 (0.2)	0.114 (0.8)
الغاز الطبيعي	75 (100)	71.2 (95)	.....	3.7 (4.9)	0.01 (0.01)	-	105.7 (100)	100.9 (95.4)	-	4.8 (4.5)	-	-
استخراجات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تكرير البترول	1.8 (100)	-	-	1.8 (100)	-	-	3.7 (100)	-	-	3.7 (100)	-	-
تحويلية أخرى	55 (100)	49 (89)	-	5.8 (10.5)	0.01 (0.02)	0.1 (0.2)	105.7 (100)	56 (52.9)	41.6 (39.3)	3.9 (3.7)	0.045 (0.04)	4 (3.7)
الكهرباء	81.5 (100)	-	-	74.3 (91.1)	5.2 (6.4)	1.9 (2.3)	116.6 (100)	50.5 (43.3)	0.912 (0.8)	54.8 (47)	8 (6.8)	2.3 (1.9)
المياه	6.9 (100)	-	-	-	2.3 (33.3)	4.7 (68.1)	7.1 (100)	-	0.152 (2.1)	-	1.2 (16.9)	5.7 (80.2)
الصرف الصحي	9.5 (100)	-	-	-	1.2 (12.6)	8.3 (87.4)	12.1 (100)	-	0.152 (1.2)	-	1.5 (12.4)	10.4 (86)
التشييد والبناء	12.6 (100)	10.5 (83.3)	-	1.8 (14.3)	0.005 (0.04)	0.297 (2.3)	48.7 (100)	16 (32.8)	31 (63.7)	0.962 (1.9)	0.003 (0.006)	0.792 (1.6)
النقل والتخزين	57.4 (100)	21.6 (37.6)	-	4.2 (7.3)	5.1 (8.9)	26.5 (46.2)	96.9 (100)	32.5 (33.5)	27.6 (28.5)	4.8 (4.9)	11.1 (11.4)	20.7 (21.4)
الاتصالات	21.8 (100)	20.6 (94.5)	-	-	0.788 (3.6)	0.455 (2.1)	39.2 (100)	35.3 (90)	0.088 (0.22)	-	1.4 (3.5)	2.3 (6.5)
المعلومات	9 (100)	7.9 (87.7)	-	-	0.034 (0.37)	1.1 (12.2)	10.9 (100)	9.4 (86.2)	-	-	0.308 (2.8)	1.3 (11.9)
قناة السويس	12.2 (100)	-	-	-	12.2 (100)	-	8.3 (100)	-	0.228 (2.7)	-	8.1 (97.5)	-
تجارة الجملة والتجزئة	19.7 (100)	17.7 (89.8)	-	0.221 (1.1)	1.8 (9.1)	-	31.8 (100)	26.5 (83.3)	0.308 (0.96)	0.260 (0.82)	4.7 (14.8)	-
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	0.546 (100)	-	-	0.0006 (1.3)	0.045 (97.8)	-	0.546 (100)	-	-	0.546 (100)	-	-
السياحة	4.5 (100)	3.8 (84.4)	-	0.650 (14.4)	0.024 (0.5)	0.007 (0.15)	7.9 (100)	6.9 (87.3)	-	1 (12.6)	0.035 (0.44)	0.014 (0.17)
الأنشطة العقارية	80.4 (100)	62.5 (77.7)	-	-	1.1 (1.3)	16.7 (20.8)	103.5 (100)	83.1 (80.3)	-	-	0.529 (0.5)	19.8 (19.1)
خدمات التعليم	25.1 (100)	9.6 (38.2)	-	-	0.862 (3.4)	14.5 (57.7)	28.9 (100)	10.5 (36.3)	0.3 (1)	-	1.1 (3.8)	17 (58.8)
الخدمات الصحية	13.8 (100)	8.6 (62.3)	-	-	0.346 (2.5)	4.9 (35.5)	19.5 (100)	9.3 (47.7)	0.356 (1.8)	-	1.1 (5.6)	8.9 (45.6)
خدمات أخرى	36.3 (100)	14.3 (39.4)	-	0.349 (0.96)	7.8 (21.5)	13.7 (37.7)	72.2 (100)	20.2 (27.9)	21.8 (30.2)	0.363 (0.5)	4.5 (6.2)	25.3 (35)
تسويات	18.8 (100)	-	-	-	15 (79.8)	3.8 (20.2)	39.1 (100)	-	-	-	30 (76.7)	9.1 (23.3)
الناتج المحلي الإجمالي **	3588.4	2480.4		1108.1			3732	2592		1152		
نسبة 2: 1%	3.4	5	-	-	0.7	7.8	5.3	3.6	16.5	0.001	0.17	4.4
نسبة 3: 1%	0.6	0.9	-	1.8	0.02	0.06	1.6	1.6	1.4	3.2	0.04	0.08

السنة والقطاع / النشاط الاقتصادي	2018/2017						2019/2018					
	أ الإجمالي	ب قطاع خاص ونسبته لـ أ	ج مشروعات قومية ونسبتها لـ أ	د الشركات العامة ونسبتها لـ أ	هـ هيئات اقتصادية ونسبتها لـ أ	و قطاع حكومي ونسبته لـ أ	أ الإجمالي	ب قطاع خاص ونسبته لـ أ	ج مشروعات قومية ونسبتها لـ أ	د الشركات العامة ونسبتها لـ أ	هـ هيئات اقتصادية ونسبتها لـ أ	و قطاع حكومي ونسبته لـ أ
نسبة 1: 4%	10.4	22.5	-	3.9	0.02	-	11.4	20.8	-	6.2	-	-
نسبة 1: 5%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة 1: 6%	0.2	-	-	1.9	-	-	0.4	-	-	4.7	-	-
نسبة 1: 7%	7.6	15.5	-	6.1	0.02	0.009	11.45	11.5	27.3	5	0.06	2.9
نسبة 1: 8%	11.3	-	-	78.4	9.5	1.8	12.6	10.4	0.6	70.3	10.8	1.7
نسبة 1: 9%	0.95	-	-	-	4.2	4.4	0.76	-	0.1	-	1.6	4.2
نسبة 1: 10%	1.3	-	-	-	2.2	7.8	1.3	-	0.1	-	2	7.7
نسبة 1: 11%	1.7	3.3	-	1.9	0.009	0.3	5.3	3.3	20.4	1.2	0.004	0.59
نسبة 1: 12%	7.9	6.8	-	4.4	9.3	25.1	10.5	6.7	18.1	6.1	15	15.4
نسبة 1: 13%	3	6.5	-	-	1.44	0.4	4.2	7.3	0.05	-	1.9	1.7
نسبة 1: 14%	1.2	2.5	-	-	0.06	1	1.2	1.9	-	-	0.4	0.97
نسبة 1: 15%	1.7	-	-	-	22.4	-	0.9	-	0.15	-	10.9	-
نسبة 1: 16%	2.7	5.6	-	0.23	3.3	-	3.4	5.4	0.2	0.33	6.3	-
نسبة 1: 17%	0.07	-	-	0.0006	0.08	-	0.06	-	-	0.7	-	-
نسبة 1: 18%	0.6	1.2	-	0.7	0.04	0.006	0.8	1.4	-	1.3	0.04	0.01
نسبة 1: 19%	11.1	19.7	-	-	2	15.8	11.2	17.2	-	-	0.71	14.7
نسبة 1: 20%	3.5	3	-	-	1.6	13.7	3.1	2.1	0.19	-	1.48	12.6
نسبة 1: 21%	1.9	2.7	-	-	0.6	4.6	2.1	1.9	0.23	-	1.48	6.62
نسبة 1: 22%	5	4.5	-	0.36	14.3	13	7.8	4.1	14.3	0.465	6.1	18.8
نسبة 1: 23%	2.6	-	-	-	27.6	3.6	4.2	-	-	-	40.5	6.77
نسبة 1: 24%	20	12.7	13.5	8.5	4.9	9.5	24.7	18.6	13.19	6.7	6.4	11.6

المصدر: البنك المركزي المصري – النشرة الإحصائية الشهرية – يناير 2020 – ص ص 129: 130 –والنسب حسبت بمعرفة الباحث.

مدرجة كرقم إجمالي في عام 2018/2017 ولكنها غير موزعة على القطاعات الاقتصادية.

** الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام 2017/2016 ومصدر البيانات هو البنك المركزي المصري – التقرير السنوي 2018/2017 ص 1 الملحق الإحصائي.

أ- بالنسبة للأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للإجمالي العام من الاستثمار الثابت في مصر خلال عامي 2018/2017، 2019/2018 كانت كما يلي:

- تراوحت الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذة من القطاع الخاص (وفق الجهات المنفذة للاستثمارات من الإجمالي العام للاستثمارات المنفذة) نسبة 43.8% عام 2018/2017 و52.4% عام 2019/2018 وتركزت في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة ثم الصناعات التحويلية الأخرى ثم الغاز الطبيعي.
- وبلغت الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذة في المشروعات القومية نسبة 20.8% عام 2018/2017 و16.5% عام 2019/2018 وتركزت تلك الاستثمارات في الصناعات التحويلية الأخرى والتشييد والبناء والنقل والتخزين والزراعة والخدمات الأخرى على الترتيب.
- أما على مستوى الاستثمارات المنفذة من الشركات العامة، فقد بلغت أهميتها النسبية من إجمالي الاستثمارات المنفذة في عام 2018/2017 13.1% وفى عام 2019/2018 8.4% ولقد تركزت في الأنشطة التالية بالترتيب: الكهرباء والصناعات التحويلية الأخرى خلال عامي 2018/2017 و2019/2018.
- وساهمت الهيئات الاقتصادية بنسبة 7.5% و8% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال عامي 2018/2017 و2019/2018 على التوالي ولقد تركزت تلك الاستثمارات في الأنشطة التالية على الترتيب: التسويات (تعتبر أنشطة متعددة ومتداخلة) وقناة السويس والخدمات الأخرى والنقل والتخزين والكهرباء.
- أما الاستثمارات الحكومية فقد بلغت نسبتها من الإجمالي العام للاستثمارات المنفذة خلال عامي 2018/2017

و2019/2018 14.6% و14.5% على التوالي وكانت متمركزة في الأنشطة التالية:

النقل والتخزين والأنشطة العقارية والتعليم والخدمات الأخرى والصرف الصحي والمياه على الترتيب.

ب- الاستثمارات المنفذة من الجهات المختلفة ونسبتها للناتج المحلى الإجمالي العام والخاص:

- يُظهر جدول رقم (2) أيضا الإجمالي العام للاستثمارات المنفذة في مصر خلال عامي 2018/2017 و2019/2018 والتي بلغت 721.1 مليار جنية و922.5 مليار جنية على التوالي بنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للعامين المذكورين بلغ نسبة 20% و24.7% من الناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال عامي 2018/2017 و2019/2018 على التوالي.
- بلغت نسبة الاستثمارات بالقطاع الخاص للناتج المحلى الإجمالي الخاص خلال عامي 2018/2017 و2019/2018 نسبة 12.7% و18.6% على التوالي في حين بلغت تلك النسبة للناتج المحلى الإجمالي في مصر نسبة 8.8% و13%، وتعتبر تلك النسب منخفضة جدا بالنسبة للقطاع الخاص الذي يعتبر هو القطاع الرائد والمنوط به التوسع في إنشاء المشروعات القادرة على خلق واستيعاب القوى العاملة وجذبها على التوطن في المدن الجديدة والمناطق الصناعية الجديدة.
- وعلى مستوى الاستثمارات المحققة خلال عامي 2018/2017 و2019/2018 بواسطة المشروعات القومية والشركات العامة والهيئات الاقتصادية والقطاع الحكومي (وعلى اعتبار أن التصنيف الغالب لتلك الجهات أنها جهات حكومية) فقد كانت نسبتها من الناتج المحلى الإجمالي كما يلي:
  - ساهمت استثمارات المشروعات القومية (والتي أدرجت كقيمة فقط وغير موزعة على الأنشطة المختلفة في عام 2018/2017) بنسبة بلغت 13.5% و13.19% من الناتج المحلى الإجمالي العام في عامي 2018/2017 و2019/2018 على التوالي، في حين أنها بلغت نسبة 4.2% و4.08% من الناتج المحلى الإجمالي للعامين المذكورين على التوالي.
  - أما على مستوى استثمارات المشروعات العامة خلال عامي 2018/2017 و2019/2018 فقد بلغت نسبتها للناتج المحلى الإجمالي العام 8.5% و6.8% على التوالي، في حين أن نسبتها للناتج المحلى الإجمالي في مصر بلغت 2.6% و2.08% لعامي 2018/2017 و2019/2018 على التوالي مما يشير إلى إزاحة الاستثمارات للمشروعات القومية للاستثمارات من المشروعات العامة.
  - وبلغت نسبة استثمارات الهيئات الاقتصادية للناتج المحلى الإجمالي العام خلال عامي 2018/2017-2019/2018 4.9% و6.4% على التوالي، أما على مستوى نسبة تلك الاستثمارات للناتج المحلى الإجمالي عن العامين المذكورين فقد بلغ 1.5% و1.95% على التوالي.
  - ولقد بلغت نسبة استثمارات القطاع الحكومي للناتج المحلى الإجمالي العام خلال عامي 2018/2017 – 2019/2018 9.5% و11.6% على التوالي، في حين بلغت نسبتها للناتج المحلى الإجمالي خلال العامين المذكورين 2.9% و3.5% على التوالي.

الأهمية النسبية للمنشآت التابعة للصناعات التحويلية في المدن الجديدة بالنسبة للإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011 - 2017

تعتبر المدن الجديدة على اختلاف تقسيماتها هي موطن تركز غالبية الصناعات التحويلية في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، ويوضح ذلك الجدول رقم (3) الذي يوضح الإجمالي التراكمي لعدد المنشآت بالمدن والمناطق الصناعية الحرة حتى 2017/12/31 ووفق العديد من المتغيرات الاقتصادية منها: (عدد المنشآت - قيمة الإنتاج - التكاليف الاستثمارية - عدد العمال - الأجور).

ويمكن تحليل الأهمية النسبية للمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة من الإجمالي العام للصناعات التحويلية خلال الفترة من عام 2011-2017 ووفق العديدة من المتغيرات الاقتصادية التي تشملها الجداول التالية:

1- **يوضح الجدول رقم (3) تطور الإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية خلال الفترة من عام 2011: 2017.**

ويوضح الجدول رقم (3) ما يلي:

- بلغت الأهمية النسبية لعدد المنشآت المتوطنة في المدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة من الإجمالي التراكمي لعدد منشآت الصناعات التحويلية في مصر حتى 12/31 /2017 30.7% مما يعنى أن أقل من ثلث المنشآت الصناعية فقط هو المتوطن في المناطق الصناعية الجديدة بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة، في حين أن أكثر من ثلثي المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية مازال متمركزا في الأماكن التقليدية بالقاهرة الكبرى والإسكندرية والدلتا ووادي النيل.
- بلغت الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الوحدات الإنتاجية للصناعات التحويلية المتوطنة بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة نسبة 73.6% من الإجمالي العام لقيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في مصر حتى 2017/12/31، الأمر الذي يوضح أن غالبية الصناعات التحويلية المتمركزة بالمدن الجديدة هي صناعات متكاملة المراحل مما يعظم من القيمة المضافة لمنتجاتها وذلك بالمقارنة مع غيرها من المنشآت المتمركزة خارج المدن الجديدة أو بالمقارنة لنسبة عدد المنشآت المتمركزة بالمدن الجديدة والتي لم تتعدى 30.7% من الإجمالي العام لمنشآت الصناعات التحويلية على مستوى الجمهورية، ويمكن أن يعزى تزايد قيمة الإنتاج للوحدات الخاصة بالصناعات التحويلية بالمدن الجديدة إما إلى:
  - التوجه التصديري لإنتاجها، مما يعظم من عوائد منتجاتها.
  - المستوى التكنولوجي المتقدم المستخدم في الإنتاج، مما يحقق حجم كبير لمنتجاتها.
- وعلى مستوى التكاليف الاستثمارية بالصناعات التحويلية بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة فقد بلغت أهميتها النسبية من الإجمالي التراكمي للتكاليف الاستثمارية بالصناعات التحويلية في 2017/12/31 نسبة 61.9%، وهو ما يدل على ارتفاع قيمة تأسيس المشروعات والمنشآت الصناعية الجديدة أو التوسعات الجديدة بالمدن الجديدة بالمقارنة بمثيلتها من المنشآت المثيلة المتوطنة بالدلتا أو وادي النيل، وذلك نظرا للالتزام بمعايير فنية وهندسية، علاوة على معايير الحجم الكبير نظرا لتوافر الأراضي الجديدة بالمدن الجديدة مما يستلزم تأسيس منشآت وتوريد معدات بأحجام كبيرة ومواصفات فنية عالية التكلفة.
- يوضح الجدول رقم (3) أعلاه بالنسبة لمتغيري عدد العمال وأجور العمال بمنشآت الصناعات التحويلية المتوطنة في المدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة بالنسبة للإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية في مصر في 2017/12/31، فقد بلغت نسبتهما على التوالي 48.3% و50.3% مما يعنى أن عدد العمال وأجورهم بالمدن الجديدة لم يتعدى 50% من الإجمالي العام على مستوى الجمهورية، في حين أن الأهمية النسبية للتكاليف

جـــدول رقم (3)
تطور الإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية
خلال الفترة من عام 2011 - 2017
(الوحدات بالعدد والقيم بالمليار جنية وقيم العمود 7 بالجنية ونسب مئوية)

السنة (1)	عدد المنشآت (2)	قيمة الإنتاج (مليار جنية) (3)	التكاليف الاستثمارية (مليار جنية) (4)	عدد العمال (5)	الأجور (مليار جنية) (6)	5/4 التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل (7)
2011	32773	1195.2	494.1	1810668	24.8	272882.7
2012	33794	1231.9	535.6	1851746	26.1	289240.5
2013	34277	1261.9	548.6	1877117	26.6	292256.7
2014	35041	1318.1	573.5	1917437	27.3	299097.2
2015	35921	1374	616.9	1958461	28	314992.2
2016	36968	1425	635.4	1993901	28.6	318671.7
2017 (2017/12/31)	38279	1534.7	656.2	2033662	29.5	322669.1
معدل النمو %(2017-2011)	2.62	4.25	4.84	1.95	2.93	2.8
إجماليات المدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة حتى 2017/12/31	11752	1129.63	406.57	982120	14.83	413971.8
نسبة 9: 7%	30.7	73.6	61.9	48.3	50.3	128

المصدر: عبد الفتاح، هالة ومقار، صبحي (2018) – اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة 2011-2017) – التقرير الربع سنوي – وزارة التجارة والصناعة – قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء والتوثيق – ص 4 وص 19. وبيانات العمود رقم (7) والصف رقم (10) حسبت بمعرفة الباحث.

الاستثمارية وقيمة الإنتاج بلغت بالمدن الجديدة على التوالي 61.9% و73.6% مما يعنى أن جزء كبير من العمالة بتلك المنشآت المتوطنة بالمدن الجديدة عمالة غير مقيمة بتلك المدن، وفى الغالب تنتقل يوميا لأماكن عملها من مدن قريبة من المدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة.

- أخيرا بالنسبة لبيانات العمود رقم (7) والذي يوضح التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل في منشآت الصناعات التحويلية في مصر، والذي توضح بيانات العمود رقم (7) فيما يتعلق بنسبة التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة بالمقارنة بالإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية في مصر في 2017/7/31 نسبة 128%، مما يشير لارتفاع قيمة التكاليف الاستثمارية لخلق فرصة عمل بمنشآت المدن الجديدة بالمقارنة مع غيرها من منشآت الصناعات التحويلية المتوطنة في الدلتا ووادي النيل، وذلك انعكاس للتحليل في البندين أعلاه من ارتفاع التكاليف الاستثمارية وارتفاع قيمة الإنتاج بمنشآت المدن الجديدة نظرا للالتزام بمعايير فنية واقتصادية ومالية لتشغيل الخطوط الإنتاجية مما يزيد من القيمة الاستثمارية لخلق فرصة عمل، وعلى الجانب الأخر فأغلب المصانع والوحدات الإنتاجية بالمدن الجديدة تتصف بارتفاع المستوى التكنولوجي وارتفاع كثافة رأس المال على حساب العنصر البشرى في الإنتاج.

2- **يوضح الجدول التالي رقم (4) تطور الإجمالي التراكمي لعدد المنشآت وقيمة الإنتاج والتكاليف الاستثمارية وعدد العمال والأجور بالمدن والمناطق الصناعية والحرة خلال الفترة من عام 2011-2017:**

ويوضح الجدول رقم (4) أعلاه أن معدل نمو التكاليف الاستثمارية للمنشآت المتوطنة بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة خلال الفترة من عام (2011-2017) 5.27%، في حين أن النسبة لمعدل النمو الخاص بعدد العمال في المدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة لم تتعدى 2.93% خلال نفس الفترة مما يعنى ارتفاع قيمة التكاليف الاستثمارية لخلق فرصة عمل بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة، وهو ما انعكس في قيم العمود رقم (7) بالجدول أعلاه، والذي وصل معدل النمو للتكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة نسبة 2.25% خلال الفترة من عام 2011-2017.

جـــــدول رقم (4)
تطور الإجمالي التراكمي لعدد المنشآت وقيمة الإنتاج والتكاليف الاستثمارية وعدد العمال والأجور بالمدن والمناطق الصناعية والحرة خلال الفترة من عام 2011-2017
(العدد بالوحدة، القيم والأجور بالمليار جنية، قيم العمود 7 بالجنية ونسب مئوية)

السنة	عدد المنشآت (2)	قيمة الإنتاج (3)	التكاليف الاستثمارية (4)	عدد العمال (5)	الأجور (6)	التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل (7) = 5/4
2011	8016	811.07	298.74	825875	11.78	361725.44
2012	8547	838.67	315.93	852652	12.25	370526.31
2013	8862	863.34	324.69	871895	12.65	372395.75
2014	9436	916.03	346.94	903548	13.23	383975.17
2015	10051	1002.97	376.72	928140	13.66	405887.04
2016	10805	1036.36	389.76	952197	14.12	409327.06
2017	11752	1129.63	406.57	982120	14.83	413971.81
معدل النمو% (2011-2017)	6.58	5.68	5.27	2.93	3.92	2.25

المصدر: عبد الفتاح، هالة ومقار، صبحي (2018) – اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة 2011-2017) – التقرير الربع سنوي – وزارة التجارة والصناعة – قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء والتوثيق – ص 15 – بيانات العمود رقم (7) حسبت بمعرفة الباحث.

التوزيع القطاعي للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من عام 2011-2017

يظهر الجدول التالي رقم (5) التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسة للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من عام 2011-2017:

1- **التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي لعدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية حتى 2017/7/31:**

يظهر الجدول رقم (5) أن ترتيب الأنشطة الإنتاجية المختلفة بالصناعات التحويلية وفق عدد المنشآت كان بالترتيب التالي:

- صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بعدد منشآت 8143 منشأة وبأهمية نسبية بلغت 21.27% من الإجمالي التراكمي لعدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية حتى 2017/7/31.

- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود بعدد منشآت 7978 منشأة وبأهمية نسبية 20.84% من إجمالي عدد المنشآت.
- الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية بعدد منشآت بلغ 7525 منشأة وبأهمية نسبية بلغت 19.66% من إجمالي عدد المنشآت.
- الصناعات الكيماوية الأساسية ومنتجاتها بعدد منشآت 5233 منشأة وبأهمية نسبية بلغت 13.67% من إجمالي عدد المنشآت.
- الخشب ومنتجاته بعدد منشآت 3055 منشأة وبأهمية نسبية بلغت 7.97% من إجمالي عدد المنشآت.

2- **التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي لقيمة إنتاج الصناعات التحويلية حتى 2017/7/31:**

ولقد جاء ترتيب الأنشطة الإنتاجية المختلفة بالصناعات التحويلية وفق متغير قيمة الإنتاج كما يلي:

- الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية بنحو 353.6 مليار جنية، وبأهمية نسبية 23.04% من الإجمالي التراكمي لقيمة إنتاج الصناعات التحويلية حتى 2017/7/31.

جـــدول رقم (5)

التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسة للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من عام 2011-2017 (العدد بالوحدة والقيم والأجور بالمليار جنية ونسب مئوية)

القطاع / المتغير الاقتصادي والسنة		مواد غذائية ومشروبات	غزل ونسيج وملابس وجنود	صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	كيماويات أساسية ومنتجاتها	الخشب ومنتجاته	مواد بناء وخزف وصيني	الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	صناعات معدنية أساسية	صناعات تحويلية أخرى	الإجمالي التراكمي
2011	أ. عدد المنشآت	6827	7125	6430	4140	2797	2303	1886	677	588	32773
	ب. قيمة الإنتاج	238.4	99.2	292.5	249.9	6.8	57.5	19.4	140.2	91.4	1195.5
	ج. التكاليف الاستثمارية	103.1	50.7	72.7	123.8	4.1	54.6	15.8	60.6	8.8	494.1
	د. عدد العاملين	314915	490808	309339	327618	38893	166095	74216	78693	10091	1810668
2012	أ. عدد المنشآت	7142	7259	6594	4341	2841	2386	1933	707	590	33793
	ب. قيمة الإنتاج	249	101.6	297.3	257	6.9	61.9	22.5	143.5	92.1	1231.9
	ج. التكاليف الاستثمارية	109.7	52.6	74	146.7	4.2	59.8	18.1	61.2	9.2	535.6
	د. عدد العاملين	325669	498669	313690	336573	39435	171182	76665	79735	10128	1851746
2013	أ. عدد المنشآت	7258	7329	6692	4428	2861	2434	1970	712	593	34277
	ب. قيمة الإنتاج	256.3	105.1	299.7	266.2	7.2	67.2	24.5	143.6	92.1	1261.9
	ج. التكاليف الاستثمارية	112.6	53.6	75.2	149.3	4.4	63.7	19.2	61.3	9.3	548.6
	د. عدد العاملين	331191	505191	316462	341270	40217	173650	78734	80144	10258	1877117
2014	أ. عدد المنشآت	7400	7467	6871	4569	2887	2506	2010	734	597	35041
	ب. قيمة الإنتاج	265.4	107.7	327.2	274.6	7.4	72.1	25.6	145.7	92.4	1318.1
	ج. التكاليف الاستثمارية	116.9	54.9	87.1	152.7	4.5	66.5	19.8	61.9	9.3	573.5
	د. عدد العاملين	337404	511984	324714	349489	40938	181113	80826	80677	10292	1917437
2015	أ. عدد المنشآت	7603	7600	7031	4769	2922	2551	2063	778	604	35921
	ب. قيمة الإنتاج	280.9	111	335.3	289.8	7.7	73.3	26.9	156.7	92.4	1374
	ج. التكاليف الاستثمارية	121.8	64.1	90	169.9	4.6	67.8	20.3	69.1	9.3	616.9
	د. عدد العاملين	345200	519986	331478	356101	41732	183590	84215	85754	10405	1958461
2016	أ. عدد المنشآت	7839	7755	7246	4990	2985	2617	2115	815	606	36968
	ب. قيمة الإنتاج	293.1	115.9	346.3	296	8	74.3	27.6	171.3	92.5	1425
	ج. التكاليف الاستثمارية	126.2	65.6	92.7	172.7	4.7	68.7	21	74.4	9.3	635.4
	د. عدد العاملين	351218	528159	337613	361360	42861	186047	87264	88648	10731	1993901

القطاع / المتغير الاقتصادي والسنة		مواد غذائية ومشروبات	غزل ونسيج وملابس وجنود	صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	كيماويات أساسية ومنتجاتها	الخشب ومنتجاته	مواد بناء وخزف وصيني	الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	صناعات معدنية أساسية	صناعات تحويلية أخرى	الإجمالي التراكمي
2017	أ. عدد المنشآت	8143	7978	7525	5233	3051	2690	2189	854	616	38279
	ب. قيمة الإنتاج	312.6	154.8	353.6	305.3	8.4	77.1	30.7	199.4	92.8	1534.7
	ج. التكاليف الاستثمارية	133.2	67.7	95.1	175.7	5	70.3	22.6	77.2	9.4	656.2
	د. عدد العاملين	360204	540767	343441	366209	43765	66730	89207	89938	11205	2033662
الأهمية النسبية (%)	أ. عدد المنشآت	21.27	20.84	19.66	13.67	7.97	7.03	5.72	2.23	1.61	100
	ب. قيمة الإنتاج	20.37	10.09	23.04	6.54	0.55	5.03	2	12.99	6.05	100
	ج. التكاليف الاستثمارية	20.29	10.31	14.49	26.78	0.76	10.72	3.44	11.77	1.43	100
	د. عدد العاملين	17.71	26.59	4.63	18.01	2.15	9.29	4.39	4.42	0.55	100
معدل النمو (2011-2017)	أ. عدد المنشآت	3	1.9	2.7	4	1.5	2.6	2.5	3.9	0.8	2.6
	ب. قيمة الإنتاج	4.6	7.7	3.2	3.1	3.5	5	7.9	6	0.3	4.3
	ج. التكاليف الاستثمارية	4.4	4.9	4.6	6	3.1	4.3	6.2	4.1	1	4.8
	د. عدد العاملين	2.3	1.6	1.7	1.9	2	2.2	3.1	2.3	1.8	2

المصدر: عبد الفتاح، هالة ومقار، صبحي (2018) – اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة 2011-2017) – التقرير الربع سنوي – وزارة التجارة والصناعة – قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء والتوثيق – ص ص 5: 12.

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات بقيمة بلغت 312.6 مليار جنية، وبأهمية نسبية بلغت 20.37% من إجمالي قيمة الإنتاج.
- صناعة الكيماويات الأساسية ومنتجاتها بقيمة 305.3مليار جنية، وبأهمية نسبية بلغت 19.90% من إجمالي قيمة الإنتاج.
- الصناعات المعدنية الأساسية بقيمة 199.4 مليار جنية وبأهمية نسبية بلغت 12.99% من إجمالي قيمة الإنتاج.
- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود بقيمة 154.8مليار جنية، وبأهمية نسبية 10.09% من إجمالي قيمة الإنتاج.

3- **التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي للتكاليف الاستثمارية بالصناعات التحويلية حتى 2017/7/31:**

كان ترتيب الأنشطة الإنتاجية المختلفة بالصناعات التحويلية وفق التكاليف الاستثمارية كما يلي:

- الكيماويات الأساسية ومنتجاتها بقيمة تكاليف استثمارية بلغت 175.7 مليار جنية وبأهمية نسبية 26.78% من الإجمالي التراكمي للتكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية حتى 2017/7/31.
- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بقيم تكاليف استثمارية بلغت 133.2 مليار جنية وبأهمية نسبية 20.29% من إجمالي التكاليف الاستثمارية.
- الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية بقيمة 95.1مليار جنية وبأهمية نسبية 14.49% من إجمالي التكاليف الاستثمارية.
- الصناعات المعدنية الأساسية بقيمة 77.2مليار جنية وبأهمية نسبية بلغت 11.77% من إجمالي التكاليف الاستثمارية.
- صناعة مواد البناء والخزف والصيني بقيمة 70.3مليار جنية وبأهمية نسبية بلغت 10.72% من إجمالي التكاليف الاستثمارية.

4- **التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي لعدد العاملين بالصناعات التحويلية حتى 2017/7/31:**

كان ترتيب الأنشطة المختلفة بالصناعات التحويلية وفق متغير عدد العاملين كما يلي:

- صناعات الغزل والنسيج بنحو 540.8 ألف عامل وبأهمية نسبية 26.59% من الإجمالي التراكمي لعدد العاملين بالصناعات التحويلية حتى 2017/12/31.
- صناعة الكيماويات الأساسية ومنتجاتها بنحو 366.2ألف عامل وبأهمية نسبية 18.01% من إجمالي عدد

العاملين بالصناعات التحويلية.

- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بعدد 360.2 ألف عامل وبأهمية نسبية 17.71%.
- الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية بنحو 343.4 ألف عامل وبأهمية نسبية بلغت 16.89%.
- صناعة مواد البناء والخزف والصيني بعدد 188.9ألف عامل وبأهمية نسبية بلغت 9.29%.

رابعًا - الخاتمة، النتائج والتوصيات وحدود الدراسة والقيود العلمية والعملية التي واجهتها الدراسة:

حاولت الدراسة تناول الأهمية الاقتصادية لجذب السكان للتوطن الدائم بالمدن الجديدة، ومن ثم تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات الثابتة بالمدن الجديدة، على اختلاف الغرض من تلك الاستثمارات سواء للأغراض السكنية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية والثقافية والترفيهية أو على مستوى الاستثمارات الثابتة الرسمية وغير الرسمية، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية بالمدن الجديدة. وخلصت الدراسة لبعض النتائج منها:

1- تعتبر مصر من أكثر الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط اكتظاظا بالسكان، حيث يقدر عدد سكانها 99.38 مليون نسمة بحسب إحصائية عام 2018، كما تبلغ الكثافة السكانية لمصر 84 شخصا لكل كيلو متر مربع، وتصل الكثافة السكانية في العاصمة القاهرة 46349 شخصا لكل كيلو متر مربع وبناء على ذلك تحتل مصر المرتبة 126 في العالم من حيث الكثافة السكانية.

2- يمثل سكان ثلاث محافظات في مصر ما يقارب من ربع عدد سكان مصر (24.9%) في حين أنهم يشغلون حيز مكاني لا يتعدى 1.7% من المساحة الكلية لمصر وبنسبة 3.6% من المساحة المأهولة في مصر، وتلك المحافظات الثلاث بالترتيب والتي تشكل مع بعضها إقليم القاهرة الكبرى:

- محافظة القاهرة بعدد سكان 9873804.
- محافظة الجيزة بعدد سكان 9013143 (مع ملاحظة أن محافظة الجيزة تشمل حلوان والسادس من أكتوبر الآن واللتان كانتا تشكلان محافظتين في تعداد 2006).
- محافظة القليوبية بعدد سكان 5847662.

3- أن خلال الفترة من عام 1986 وحتى سبتمبر 2019 لم يحدث تغيير واضح في نسق التوزيع السكاني على محافظات الجمهورية خلال فترة 33 عاما، وأن أغلب التغيرات هي تغيرات طفيفة لم تؤثر على النسق العام للتوزيع السكاني بالجمهورية، وهو يدل على قصور السياسات الرسمية وغير الرسمية في مواجهة هذا الاختلال الهيكلي بالاقتصاد المصري.

4- المدن هي أحد أهم أسباب المشكلات البيئية، ومن أكثر المتأثرين بأضرارها، فهي في ذات الوقت الأقدر على معالجة قضايا البيئة ومشكلاتها، وذلك لامتلاكها الموارد القادرة على تجنب ومعالجة المشكلات البيئية، فالمدن تمثل نقاط تجمع:

أ- **رأس المال الافتصادي**: باعتبارها المنتج الأهم للسلع والخدمات، ويتركز بالمدن رؤوس الأموال التي يمكن توجيهها للاستثمار، كما أنها موطن المراكز الإنتاجية والمصرفية والتوزيعية الرئيسة.

ب- **رأس المال البشرى**: فالمدن هي نقاط تجمع وتوطن كافة المواهب الفكرية والفنية والثقافية والعلمية لأي دولة، كما أنها مكان انعقاد كافة المحافل والملتقيات العلمية والثقافية والفنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هذا بالإضافة أن المدن مكان توطن الجامعات وبيوت الخبرة ومراكز الأبحاث.

ج- **رأس المال الاجتماعي**: ففي المدن تتوطن أغلب الهيئات غير الربحية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى، وجمعيات المجتمع المدني، وهو ما يمثل قاعدة للعمل الاجتماعي التطوعي في كافة المجالات.

5- يحقق التنويع والتوزيع المكاني العادل للاستثمارات الصناعية على مجمل الحيز الجغرافي المصري وخاصة في المدن الجديدة العديد من الآثار الخارجية الموجبة، نذكر منها:

أ- الانخفاض التدريجي للتركز السكاني بالمدن والقرى الكبيرة على مستوى الجمهورية عن طريق خلق وتواجد فرص عمل للقوى العاملة في تلك المناطق الجديدة.

ب- توطن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المقدمة لكافة الخدمات الاجتماعية والإنتاجية في المدن الجديدة، ومن ثم تخفيض حجم الطلب الكبير على تلك الخدمات بالمدن الكبيرة والعاصمة المركزية.

ج- خلق فرص حقيقية لإعادة التخطيط العمراني للمدن والقرى على مستوى جمهورية مصر العربية.

د- إعادة تأهيل وتطوير كافة شبكات المرافق العامة بالمدن والقرى على مستوى محافظات الجمهورية.

هـ- تعظيم المنفعة المكانية والزمنية لكافة المنتجات السلعية والخدمية للمشروعات الصناعية الجديدة بالمدن الجديدة والأراضي الزراعية المستصلحة.

و- تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي من كافة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة الموجودة بتلك المناطق الصناعية الجديدة.

6- يساهم وجود قاعدة أو قواعد اقتصادية للمدن الجديدة في جذب السكان لتلك المدن تحقيقا لرغبات واحتياجات سكانها سواء بغرض:

- التوظف في المشروعات الإنتاجية المختلفة بالمدن الجديدة.
- الإقامة بتلك المدن والاستفادة من كافة التسهيلات والخدمات الاجتماعية والإنتاجية المتواجدة بها.

7- انخفض حجم الاستثمار الصناعي الحكومي في مصر منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن نتيجة لتنفيذ سياسات برنامج الإصلاح الافتصادي سواء سياسات التثبيت الافتصادي أو سياسات التكيف الهيكلي، وهو الأمر الذي نتج عنه أمرين رئيسيين هما:

- الاعتماد على الاستثمار الخاص في إنشاء المشروعات الصناعية الجديدة، وخاصة الصناعات الأساسية والتحويلية، أو تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص.
- تتركز أغلب الاستثمارات الحكومية في مجال البنية الأساسية أو في مشروعات الخدمات الاجتماعية.

8- النصيب النسبى لاستثمارات القطاع الخاص خلال الفترة من عام 2000 - 2018 أكبر وأسرع نموا في القطاعات والأنشطة الريعية عالية الربحية المنخفضة المخاطر نسبيًا، وهذه الأنشطة بالترتيب هي: تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة العقارية، المطاعم والفنادق، قطاع الاتصالات، تكرير البترول، الغاز الطبيعي، التشييد والبناء والصناعات التحويلية الأخرى، ثم كل من قطاعي الزراعة والبترول الخام.

9- تدنى نسبة الاستثمارات الثابتة المنفذة من القطاع الخاص والشركات العامة والهيئات الاقتصادية والمشروعات القومية والقطاع الحكومي للناتج المحلى الإجمالي في عامي 2018/2017 و2019/2018 وعلى مستوى الناتج المحلى العام أو الخاص عن عامي 2018/2017 و2019/2018.

10- بلغت الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الوحدات الإنتاجية للصناعات التحويلية المتوطنة بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة نسبة 73.6% من الإجمالي العام لقيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في مصر حتى 2017/12/31، الأمر الذي يوضح أن غالبية الصناعات التحويلية المتمركزة بالمدن الجديدة هي صناعات متكاملة المراحل مما يعظم من القيمة المضافة لمنتجاتها وذلك بالمقارنة مع غيرها من المنشآت المتمركزة خارج المدن الجديدة أو بالمقارنة لنسبة عدد المنشآت المتمركزة بالمدن الجديدة والتي لم تتعدى 30.7% من الإجمالي العام لمنشآت الصناعات التحويلية على مستوى الجمهورية، ويمكن أن يعزى تزايد قيمة الإنتاج للوحدات الخاصة بالصناعات التحويلية بالمدن الجديدة إما إلى:

- التوجه التصديري لإنتاجها، مما يعظم من عوائد منتجاتها.
- المستوى التكنولوجي المتقدم المستخدم في الإنتاج، مما يحقق حجم كبير لمنتجاتها.

11- ارتفاع قيمة التكاليف الاستثمارية لخلق فرصة عمل بمنشآت المدن الجديدة بالمقارنة مع غيرها من منشآت الصناعات التحويلية المتوطنة في الدلتا ووادي النيل، وذلك كانعكاس لارتفاع التكاليف الاستثمارية وارتفاع قيمة

الإنتاج بمنشآت المدن الجديدة نظرا للالتزام بمعايير فنية واقتصادية ومالية لتشغيل الخطوط الإنتاجية مما يزيد من القيمة الاستثمارية لخلق فرصة عمل، وعلى الجانب الآخر فأغلب المصانع والوحدات الإنتاجية بالمدن الجديدة تتصف بارتفاع المستوى التكنولوجي وارتفاع كثافة رأس المال على حساب العنصر البشرى في الإنتاج.

12- ترتيب الأنشطة المختلفة بالصناعات التحويلية وفق متغير عدد العاملين كما يلي:

- صناعات الغزل والنسيج بنحو 540.8 ألف عامل وبأهمية نسبية 26.59% من الإجمالي التراكمي لعدد العاملين بالصناعات التحويلية حتى 2017/12/31.
- صناعة الكيماويات الأساسية ومنتجاتها بنحو 366.2 ألف عامل وبأهمية نسبية 18.01% من إجمالي عدد العاملين بالصناعات التحويلية.
- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بعدد 360.2 ألف عامل وبأهمية نسبية 17.71%.
- الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية بنحو 343.4 ألف عامل وبأهمية نسبية بلغت 16.89%.
- صناعة مواد البناء والخزف والصيني بعدد 188.9 ألف عامل وبأهمية نسبية بلغت 9.29%.

مما يشير لأهمية التركيز على توطن صناعات كثيفة العمالة بالمدن الجديدة، لجذب السكان على التوطن الدائم بتلك المدن.

13- أما على مستوى مدى تحقق الفروض البحثية، فنشير لما يلي:

- على مستوى **الفرض الأول** وهو: «من المتوقع أن يؤثر التوسع في إنشاء المدن الجديدة وخلق فرص عمل تأثيرًا إيجابيًا على توطن السكان الدائم بالمدن الجديدة». ولقد حاول البحث من خلال التركيز على التوزيع المكاني للسكان في مصر، والذي يتصف بالتركز في مساحة لم تتعدى 7% من مجمل الحيز الجغرافي المصري، وتوصل البحث في إطار تناول العوامل المؤثرة على استدامة توطن المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة وعلى اعتبار أن توطن تلك المشروعات الصناعية، وهى مصادر لإدرار الدخول لكافة المتعاملين معها ومن خلالها، سيكون عامل رئيسي لتوطن السكان الدائم بالمدن الجديدة وعلى أن يكون مصحوبا بتوفير وإتاحة كافة المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية والإنتاجية لتلك المشروعات، كما أشار البحث في هذا الإطار لأهمية أخذ العوامل البيئية والتغيرات المناخية لمواجهة التزاحم بالمدن وفى التخطيط للمدن الجديدة.
- على مستوى **الفرض الثاني** وهو: «تتزايد إمكانية تغيير نسق التوزيع المكاني للسكان في مصر مع تحقيق التنمية الصناعية خاصة في المدن الجديدة». ولقد ركز البحث على توضيح ومعالجة ذلك الفرض، حيث تناول أهمية الصناعة للتوطن السكاني، كما أن التنويع والتوزيع المكاني العادل للاستثمارات الصناعية على مجمل الحيز الجغرافي المصري وخاصة في المدن الجديدة يحقق العديد من الآثار الخارجية الموجبة، وتناول البحث أيضا التجربة المصرية في إنشاء وتمويل المدن الجديدة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وحتى الآن وظهر من التحليل التاريخي لإنشاء المدن الجديدة في مصر، مدى النجاح للمدن الجديدة كمدينة السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان، نتيجة التركز الصناعي لمشروعات صناعية كبرى بها ولها علاقات أمامية وخلفية مع غيرها من الصناعات مما حقق لتلك المدن نجاح نسبى بالمقارنة مع بعض المدن الأخرى التي تم إنشائها معها في نفس الوقت ويمكن أن تتمتع تلك المدن الأخرى، كمدينة السادات بموقع جغرافي أفضل من تلك المدن. كما ركز البحث أيضا في هذا السياق على تحليل الأهمية النسبية للمدن الجديدة والمناطق الصناعية والحرة من الإجمالي العام للصناعات التحويلية خلال الفترة من عام 2011-2017 ووفق العديدة من المتغيرات الاقتصادية.
- على مستوى **الفرض الثالث** وهو: «من المحتمل أن تنخفض فعالية الصناعات التحويلية المتوطنة بالمدن الجديدة، على جذب السكان للتوطن الدائم بها في ظل غياب التوافق والتنسيق المستمر بين الأهداف الحكومية وغير الحكومية لتحقيق ذلك». ولقد حاول البحث إلقاء الضوء على السمات الرئيسة للتنفيذ الفعلي للمدن الجديدة في مصر، فالمتتبع للتجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة يجد عدم وضوح الاستراتيجية القومية لبناء المدن الجديدة والتي توضح سبب وأهداف إنشاء تلك المدن الجديدة ودورها في تحقيق النمو المستدام على المستوى القومى والإقليمي، كما أشار البحث أيضا في هذا السياق لتدنى حجم الاستثمار الصناعي الحكومي

منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن نتيجة سياسات برنامج الإصلاح الافتصادي 1991، 2016 كما أن الاستثمارات الصناعية الخاصة تركزت في المشروعات السريعة الإدرار للعوائد كالصناعات الغذائية أو الاستثمار في المجال العقاري هذا بالإضافة للصناعات الاستخراجية، سواء البترول أو الغاز، وهى أنشطة ريعية، كما أن نصيب المستثمر الأجنبي فيها كبير جدا بالمقارنة بنصيب المستثمر الوطني، ويظهر من ذلك عدم التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في صياغة أهداف محددة تساهم بآلياتها المختلفة في تحقيق الهدف القومى وهو العمل على التوطن الدائم للقوى العاملة بالمدن الجديدة، مع إنشاء العديد من المشروعات التنموية القومية والتي تكون بمثابة محفز ورابط في نفس الوقت للعديد من المشروعات الكبرى في نطاق العديد من المدن الجديدة والتي تخدم أنشطة إنتاجية متعددة ومتكاملة بها.

وبناء على ذلك يوصى البحث بما يلي:

1- محاولة الاستفادة من كافة استثمارات البنية الأساسية المادية والاجتماعية في المدن الجديدة، لتكون حافزًا للتوطن الدائم للسكان بها.

2- تشجيع وتحفيز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المقدمة لكافة الخدمات الاجتماعية والخدمات اليومية المقدمة للمواطنين على التوطن بالمدن الجديدة لتكون عامل جذب للسكان على التوطن بالمدن الجديدة.

3- ضرورة ضخ استثمارات صناعية حكومية، خاصة بالصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية الكبيرة في المدن الجديدة لتكون تلك الاستثمارات حافز وداعم لغيرها من الاستثمارات الخاصة على التواجد والتنافس معها في نطاق المدن الجديدة.

4- ضرورة صياغة ونشر الاستراتيجية القومية لإنشاء المدن الجديدة وتوزيعها على كافة الجهات المنفذة أو المتوطنة في المدن الجديدة.

5- التنويع والتوزيع المكاني العادل للاستثمارات الصناعية على مجمل الحيز الجغرافي المصري وخاصة في المدن الجديدة، حيث أن له العديد من الآثار الخارجية الموجبة.

6- إنشاء العديد من المشروعات التنموية القومية والتي تكون بمثابة محفز ورابط في نفس الوقت للعديد من المشروعات الكبرى في نطاق العديد من المدن الجديدة والتي تخدم أنشطة إنتاجية متعددة ومتكاملة بها.

7- التركيز على تشجيع الصناعات التحويلية المستخدمة لأساليب الإنتاج كثيفة العمالة على التوطن بالمدن الجديدة.

8- أهمية الدعم التشريعي والفني لمنشآت الصناعات التحويلية المتوطنة بالمدن الجديدة على تخفيض المعايير الفنية والهندسية لمواصفات الخطوط الإنتاجية، بغرض تخفيض قيمة التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل بتلك المنشآت.

9- تشجيع المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة على التوطن بالمدن الجديدة، لتكون بذلك نواة للتوطن السكاني بالمدن الجديدة، مما يتطلب من الحكومة الدعم الفني والقانوني والتمويلي والتسويقي لتلك المشروعات.

10- البدء في تطبيق الهجرة الإجبارية والتحفيزية لسكان بعض الأماكن المكتظة بالسكان في القاهرة الكبرى وخاصة المناطق العشوائية، للمدن الجديدة، وذلك بعد توفير وإتاحة كافة المقومات المادية والاجتماعية الضرورية للسكان للإقامة المستديمة بتلك المدن.

11- **وفيما يخص حدود الدراسة نشير لما يلي: أن البحث ركز على الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الصناعية على جذب السكان على التوطن بالمدن الجديدة، ولقد حاول البحث في هذا السياق تحليل وتوضيح ما يلي:**

- أهم العوامل المؤثرة على استدامة توطن المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة.
- أهمية التنويع والتوزيع المكاني العادل للاستثمارات الصناعية على مجمل الحيز الجغرافي المصري وخاصة في المدن الجديدة في تحقيق العديد من الآثار الخارجية الموجبة.
- انخفاض حجم الاستثمار الصناعي الحكومي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن نتيجة

سياسات برنامج الإصلاح الافتصادي 1991، 2016.

- أن الاستثمارات الصناعية الخاصة تركزت في المشروعات السريعة الإدرار للعوائد الدخلية كالصناعات الغذائية أو الاستثمار في المجال العقاري هذا بالإضافة للصناعات الاستخراجية، سواء البترول أو الغاز، وهى أنشطة ريعية، كما أن نصيب المستثمر الأجنبي فيها كبير جدا بالمقارنة بنصيب المستثمر الوطني.
- التركيز على الصناعات التحويلية المتوطنة بالمدن الجديدة، نظرا لكونها صناعات كثيفة العمالة.

12- **كان من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث ما يلي:**

- عدم توافر البيانات الرسمية الموثقة عن أعداد السكان الدائمين بالمدن الجديدة وحجم المنشآت الصناعية المتوطنة بالمدن الجديدة، والمتاح عن تلك البيانات أغلبها دراسات فردية غير موثقة.
- أن غالبية العاملين بالمدن الجديدة غير مقيمين بتلك المدن إقامة دائمة.
- عدم استدامة الأنشطة التشغيلية لبعض الوحدات الصناعية المتوطنة بالمدن الجديدة، لتأثرها بالحالة الاقتصادية وظروف النشاط الافتصادي، خاصة ما يتعلق منها بسعر صرف العملة المحلية أمام الدولار وتأثير ذلك على الظروف التشغيلية لتلك الوحدات الصناعية لاعتمادها على استيراد مستلزمات الإنتاج وبعض المواد الخام وقطع الغيار من الخارج، مما يؤثر على نسب ومعدلات التشغيل بتلك الوحدات والمنشآت الصناعية.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو العينين، سهير وآخرون. (2013). ***دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام***. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (247). القاهرة: معهد التخطيط القومى، ص ص 103: 127.
- البنك الدولي. (2003). ***تقرير التنمية في العالم***. ص 7.
- البنك المركزي المصري. (2019). ***التقرير السنوي 2017/2018***- ص 1.
- البنك المركزي المصري. (2020). ***النشرة الإحصائية الشهرية***. ص 9، ص ص 129: 130.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2016). ***الكتاب الإحصائي السنوي***. ص ص 1: 2.
- الدمرداش، طلعت. (1990). ***دراسة جدوى إنشاء المدن الجديدة: دراسة تحليلية على استثمارات إحدى المدن الجديدة في جمهورية مصر العربية***، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- السيد، عبير. (2007). ***تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية: دراسة حالة إقليم مدينة كفر الدوار(1976 – 2006)***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد.
- بكرى، بهاء. (1998). إيكولوجيا العمران الصحراوي في إطار محدودية الموارد: مدخل لصياغة جديدة للتنمية الشاملة للصحراء المصرية»، **مؤتمر التنمية الشاملة للصحارى المصرية**، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- توفيق، حنين. (2002). ***استراتيجية المجتمعات العمرانية الجديدة بمصر كنموذج للتجارب العربية في إقامة مناطق عمرانية في الصحراء***. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- خليفة، مريم وآخرون. (2017). «العمارة المستدامة»، ***مجلة جيل حقوق الإنسان***؛ مركز جيل البحث العلمي - http://:search.mandumah.com/Record/793008
- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. (2019). ***النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خلال الفترة (2006-2017)***. القاهرة: معهد التخطيط القومى، ص 1.
- **شبكة المعلومات الدولية في 2020/1/25** – موقع البنك المركزي المصري.
- **شبكة المعلومات الدولية في 2019/9/27** – موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- **شبكة المعلومات الدولية في 2020/2/5** – موقع وزارة التجارة والصناعة.
- **شبكة المعلومات الدولية في 2019/9/5** – موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- **شبكة المعلومات الدولية في 2019/9/6** - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- طلعت، إبراهيم. (2008). ***القواعد الاقتصادية في إنشاء وتطوير المدن الجديدة***. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- عباس، على. (2007). «استراتيجيات إنشاء المدن الجديدة في مصر»، **مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع عن استراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر**.
- عبد الباقي، إبراهيم. (2004). ***التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق***. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبد العال، أحمد. (1993). «المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر»، **ندوة المدن الجديدة**. الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن.
- عبد الفتاح، هالة؛ ومقار، صبحي. (2018). ***اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011-2017)***. التقرير ربع السنوي، وزارة التجارة والصناعة – قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء والتوثيق، ص ص 4: 19.

- عفيفي، أحمد. (1999). «فلسفة المدن الجديدة وتطورها: دراسة تحليلية للنظرية والتطبيق»، **ندوة المدن الجديدة في الوطن الغربي ودورها في التنمية المستدامة**، أغادير – المملكة المغربية.
- علام، أحمد. (1995). ***تاريخ التخطيط الإقليمي بمصروتقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطي***. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- على،عصام الدين. (2002). «التضخم العمراني في مصر ومعوقات الجذب السكاني في المدن الحضرية الصحراوية الجديدة»، **ندوة الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين**. أبريل، الكويت.
- على، عصام الدين. (2003). «تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية الجديدة»، ***مجلة العلوم الهندسية***، جامعة أسيوط، ص 241.
- محمد، المكاوي. (2020). ***دور هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إدارة الموارد البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمدن الجديدة: دراسة تطبيقية علي مدينة السادات***، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البيئة الصحراوية – جامعة مدينة السادات.
- يوسف، محمد. (2008). ***أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان: دراسة تطبيقية على مدينتي العاشر من رمضان والسادات»***، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Abouelmaged. (2011). ***Hosing for the Income Groups in Greater: An Interpretation of Polanyt s Modes of Economic Integration***, Presented at the N=AERUS XII- Madrid.
- David, Bell and Azzdie, Haddaur. (2000). ***City Vision***. Longman.
- El-Kadi, Galila. (1992). ***Case Study on Metropolitan Management: Greater Cairo***.
- Hossain, M. U. & Ng, S. T. (2019). ***Influence of Waste Materials on Buildings' Life Cycle Environmental Impacts: Adopting Resource Recovery Principle.*** Resources, Conservation and Recycling, 142.
- Shawkat, Yahia. (2014). ***Policy Note: How Not to Support the Undeserving and Discriminate Against the Poor: EIPR Recommendation on New Income Conditions for the Social Housing Project***, The Egyptian Initiative for Personal Rights.
- Sims, David. (2014). ***Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster***. Cairo: American University in Cairo Press.

The Economic Importance of Industrial Investments In Improving the Spatial Distribution of the Population in Egypt "Focusing on the Most Important Productive Activities of Transformative Industries in Egypt"

Dr. Yasser Ebraheem Mohamed Dawoud
Associate Professor of Economics and Public Finance
Faculty of Commerce
Vice Dean for Education and Student Affairs
University of Sadat City
Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

The research explores the effect of the industrial development on the distribution of Egypt's population. As the population mass lives in an area of not more than 7% of the total area which is estimated by one million square meters. This problem is considered one of the most critical structural imbalances that face the Egyptian economy. In addition, the Egyptian society has long co-existed with it as individual citizens and executive decision makers.

Among the findings the paper has reached is that the fair regional distribution and variety of the industrial investments overall Egyptian geographical space, especially in new cites, have several positive external effects. Among what the researcher recommends is to encourage and stimulate formal and informal institutions for all social services and daily services provided to citizens to resettle in new cities to be a factor for attracting residents to settle in new cities.

***Key words**: Industrial development, Industrial settlement, Social and economic benefits, New cities, The Egyptian Geographical Space, Regional Population Distribution, Climatic and Environmental Changes, Investment Cost Create Labor Apportion, Physical and Human Infrastructure, Industrial Investment, Transformative Industries.*